جميل خانكي

الذكرى المئوية

لتثبيت محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر

١٣ فبراير سنة ١٨٤١ - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

جميل خانكي

الذكرى المئوية

لتثبيت محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر

١٣ فبراير سنة ١٨٤١ - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

مولاى صاحب الجلالة

إن يوم الخميس ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ يوافق ذكرى مئوية من ذكريات أسرة جلالتكم المجيدة ففى مثل هذا اليوم لمائة سنة خلت صدر « الخط الشريف الهمايونى » من السلطان عبد المجيد إلى جدكم الأعلى محمد على باشا الكبير بتثبيته على عرش مصر مع تقرير حق الوراثة من بعده فى نسله وأعقابه.

ومن أجمل المصادفات أن يقع تذكار هذا الحادث العظيم فى تاريخ مصر — بفرق يومين اثنين — مع الذكرى الحادية والعشرين لميلاد جلالتكم السعيد.

وما كاد قلمى يشير لهذه الذكرى المجيدة على صفحات جريدة « الأهرام » حتى رددتها الصحف — مصرية وأجنبية — على اختلاف نزعاتها مرحبة بالفكرة مجمعة على وجوب الاحتفال بهذا العيد المئوى — حكومة وشعباً — مع جعله عيداً وطنياً قومياً وانهالت الاقتراحات لإحيائه من كل حدب وصوب.

وقد حملنى هذا التأييد وما لقيته من التشجيع على أن أضع تحت نظر مولاى فى هذه الرسالة تاريخ صدور « الخط الشريف الهمايونى » مع ما سبقه من المفاوضات وما لحقه من التعديلات أيدتها بست وعشرين وثيقة رسمية وشفعتها ببيان أثر هذا الفرمان فى مركز مصر الدولى وفى تطور حكمها وفى نهضتها الحديثة ختمتها باقتراحى لتخليد ذكرى محمد على باشا الكبير لمناسبة مرور مائة عام على تثبيته وأسرته على الأريكة المصرية.

وإنى أتشرف بأن أرفع هذه الرسالة إلى سدة جلالتكم المجيدة مقرونة بأصدق شعائر الولاء لذاتكم الكريمة وأخلص آيات الدعاء لعرشكم المفدى.

جميل خانكى



محمّد علي

العيـــد المئوى

لتثبيت محمد على باشا الكبير وأسرته على عرش مصر

١٣ فبراير سنة ١٨٤١ - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

فى يوم ١٣ فبراير من سنة ١٨٤١ — أى من مائة سنة — صدر «الخط الشريف الهمايونى» من السلطان عبد المجيد الى محمد على باشا الكبير بتثبيته على عرش مصر مع اقرار حقوق الوراثة لنسله وأعقابه .

ومن حسن المصادفات أن يقع العيد المئوى لهذه الذكرى — بفرق يومين اثنين — مع عيد ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بن فؤاد بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على .

ويقول المؤرخون أن يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يعد أهم يوم فى تاريخ مصر السياسى الحديث ، لأن مسألة الوراثة كانت من أمهات المسائل التى أثارها محمد على باشا الكبير بعد انتصاره على جيوش السلطان محمود فى المعارك التى دارت رحاها فى عكا وفى حمص وحماه وحلب وبيلان وقونيه ونزيب وانتهت بقبول السلطان — على كراهة منه وتحت ضغط الدول — تثبيت محمد على وأسرته على عرش مصر . ولولا هذا الفرمان الذى ظفرت به مصر بفضل حكمة محمد على وحسن سياسته وقوة جيوشه لبقيت مصر ولاية عثمانية كسائر الولايات يتعاقب عليها الولاة الترك .

فيوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ يجب أن يكون عيداً قومياً يستأهل أن تحتفل فيه مصر احتفالا رسمياً ، لأنه يعد بحق فاتحة عهد جديد هو عهد

نهضتها السياسية والمالية والاجتماعية التى نرى آياتها الآن فى جميع المرافق والشؤون .

فيوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ هو يوم مشهود فى تاريخ مصر الحديث ، لأن مسألة الوراثة كانت فى طليعة المسائل التى دارت من اجلها المعارك الحربية والمفاوضات السياسية بين الدول العظمى وتركيا ومصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وفاز فيها محمد على بالفرمان المؤيد لتثبيت وراثة العرش فى أسرته على الرغم من معارضة السلطان ورجال الباب العالى .



معاهدة لندن

(١٥ يوليه سنـة ١٨٤٠)

لما بلغ محمد على ذروة المجد بعد فتحه السودان وبسط سلطانه على جزيرة العرب عشرين سـنة متوالية ووصول جيوشه تحت امرة ابنه البطل الفاتح ابراهيم باشا على بعد تسعين فرسخاً من الاستـانة على أثر انتصاره الباهر فى موقعة نزيب (٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩) واستيلائه على اقليم أطنه وكانديه اجتمع مندوبو بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا فى لندن وعقدوا بينهم معاهدة فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ فاجأوا بها مصر وفرنسا التى أظهرت عطفاً خاصاً على مطالب محمد على . وقد قضى ملحق هذه المعـاهدة بجعل حكم مصر وراثياً فى أسرة محمد على وإرجاع القطر المصرى إلى حدوده الاصلية قبل الانتصارات الاخيرة وحرمان محمد على حكم جزيرة العرب وسوريا وكانديه وأطنـه وتخويله مدة حياته فقط منطقة سوريا الجنوبية . وها نص المعاهدة :

« بسم الله الرحمن الرحيم

« أما بعد فانه حيث التجأ جلالة السلطان إلى جلالة ملكة بريطانيا العظمى وارلندا وجلالة ملك النمسا والمجر وبوهيميا وجلالة ملك بروسـيا وجلالة قيصر الروس طالباً مساعدتهم ومعاونتهم فى درء المصاعب التى المت بالباب العالى بسبب اعمـال الاعتداء التى أبداها محمد على باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية فى حقوق سيادة السلطان واستقلاله . فقد اجتمع اصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم وبالنظر لشعائر المحبـة المتبادلة بينهم وبين الحضرة السلطانيـة الفخيمة ولما هم عليه من الرغبة فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها إذ أن فى ذلك ما يوجب استتباب

السلام فى اوروبا وقياماً بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للبـاب العالى بوساطة سفرائهم فى الاستانة وتاريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ ولما كانت رغبتهم جميعاً منع سفك الدماء الذى ربمـا تسببه مداومة حوادث الاعتـداء التى انتشرت أخيراً فى سـوريا بين حكومة الباشا المشـار اليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة ، لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالى بقصـد بلوغ الغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الاتفاق بينهم جميعاً فعينوا من قبلهم مندوبين ومفوضين هم . . . . . الخ

« وبعد أن تبادل المفوضون المذكورون الأوراق المثبتة لانتدابهم لعقـد الاتفاق وتحقق انها مستوفاة اصولها قرروا البنود الآتية وامضوها :

« البند الأول — حيث اتفقت الحضرة السلطانيـة الفخيمة مع جلالة ملكة بريطانيا العظمى وجلالة ملك النمسا والمجر وبوهيميا وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب وضعه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى محمد على باشـا وهى تلك الشروط المبينة فى ملحق هذا الاتفاق فقد تعهدت الدول المشار اليها بان تعمل بالاتحـــاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه . وقد حفظت كل دولة من الدول المشـار اليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الامر بما فى امكان كل منها اجراؤه من الوسائل للوصول إلى الغاية المذكورة .

« البند الثانى — إذا لم يقبل محمد على باشـا اجراء الصلح على الصورة التى يعلنه بها الباب العالى بوساطة اصحاب الجلالة الملوك المشار اليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانيـة الفخيمة ما يتفقون عليه من التدابير وما يقررونه بينهم من الاجراءات كى يصلوا إلى تنفيذ هذا الصلح . وحيث أن فى هذه الأثناء طلبت الحضرة الفخيمة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام إليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومنع ارسـال العساكر والخيل والأسلحة والذخائر الحربية على اختلاف أنواعها من احدى هاتين المقاطعتين للاخرى ، بناء على ذلك تعهد اصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم باصدار أوامرهم الى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط لأجل هذه الغاية . وقد وعدوا فضـلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائل وباسم المحالفة المنوه عنهـا كافة ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة العثمانية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لمليكهم .

« البند الثالث — واذا وجه محمد على باشـا قواته البحرية والبرية نحو الاستـانة

بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور فالملوك المشار إليهم متفقون إذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا طلب ذلك منهم بوساطة سفرائهم فى الاستانة ، فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التى سترسلها الدول المشار اليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى فى تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تؤيد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب حينئذ كل دولة قواتها وترجع جميعها إلى حيث أتت اما فى البحر الأسود واما فى البحر المتوسط .

« البند الرابع — وقد تقرر بنوع خاص أن مساعدة الدول فى العمل المذكور فى البند السابق - ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار اليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا - لا تعتبر الا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار اليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها فى الظرف المذكور وحده دون سواه . وعلى ذلك فقد اتفقت الدول البادى ذكرها بأن اجراءاتها الآنفة الذكر فى الظرف المذكور لا تنفى اصالة القاعدة القديمة التى سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القدم من الدخول فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الاتفاق أنها فى ماخلا الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الاجراءات بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة، وما دام الباب العالى بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت اصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وارلندا وملك النمسا والمجر وبوهيميا وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام ارادة الحضرة السلطانية فيما يختص بالقاعدة الآنفة الذكر وباتباع الاجراء على مقتضاها .

« البند الخامس — سيجرى التصديق على هذا الاتفاق ويتبادل فى لندن فى ظرف شهرين أو فى أقرب من ذلك ان أمكن . وعلى ذلك أمضى المفوضون هذا الاتفاق وامهروه باختامهم » . (١)

الامضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . برونو . شكيب .

---

(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٤٦

أما ملحق المعاهدة فنصه ما يأتى :

« عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية وتعلنها اليه :

« البند الأول — وعدت الحضرة السلطانية بان تسمح لمحمد على باشا ثم إلى أولاده من صلبه بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم . ووعدت جلالتها بان تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتولية قلعتها و بولاية الجهة الجنوبية من سوريا . فتبتدىء من راس النقار على شواطىء البحر المتوسط وتمتد من هناك رأساً حتى مصب نهر السيسبان والطرف الشمالى من بحيرة طبريه ثم تمتد طول شاطىء البحيرة المذكورة الغربى وتتبع شاطىء نهر الاردن الايمن وشاطىء البحر الميت الغربى ثم تمتد من هناك على خط مستقيم حتى البحر الاحمر فتنتهى إلى رأس خليج العقبة الشمالى وتتبع ساحل هذا الخليج الغربى وساحل خليج السويس الغربى حتى السويس. على أن الحضرة السلطانية فى عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطاً وهو أن يقبل ما عرضته عليه فى بحر عشرة أيام من اعلانها إليه فى الاسكندرية بوساطة مندوب يرسله جلالته فيسلمه محمد على فى الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالجلاء حالا عن بلاد العرب والحرمين الشرفين وجزيرة كنديه ومقاطعة أطنه وباقى انحاء الممالك العثمانية غير الداخلة فى التخوم المصرية ولا فى حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه .

« البند الثانى — واذا لم يقبل محمد على شروط الصلح المذكورة فى خلال العشرة أيام المعينة أعلاه فيرجع الباب العالى عما عرضه من تولية الباشا المشار اليه باشاوية عكا. ولكنه يبقى ما سمح به له ولورثته من صلبه بعده من تولية باشاوية مصر بشرط أن يقبل ذلك فى ظرف عشرة أيام أخرى أى فى بحر عشرين يوماً تبتدىء من يوم اعلانه بشروط الصلح وأن يسلم لمندوب الباب العالى التعليمات اللازمة القاضية على قواد قواته البرية والبحرية بالجلاء والدخول فى حدود مصر ومرافئها .

« البند الثالث — أما الخراج السنوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة فيكون بنسبة الاراضى التى يتحصل على ولايتها على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

« البند الرابع — وفضلا عن ذلك فانه من المقرر حتميا أن فى كلتا الحالتين أى حالة قبول الشرط الأول أو الثانى قبل مضى مهلتى العشرة أيام والعشرين يوما يلتزم محمد على باشا بأن يسلم الأسطول العثمانى ببحارته ومهماته الكاملة الى المندوب العثمانى المكلف باستلامه ويحضر رؤساء الاساطيل المتحالفة هذا التسليم.ومن المقرر أيضا أن ليس لمحمد على باشا فى أى حال من الاحوال أن يحتسب على الباب العالى ما أنفقه على الاسطول العثمانى من المصاريف طول مدة اقامته فى الموانىء المصرية ولا أن يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه .

« البند الخامس — انجميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر وباشاوية عكا المحدودة تخومها أعلاه كما هو جار العمل بها فى كافة أنحاء الممالك العثمانيـة . ولكن الحضرة السلطانيه الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمدعلىباشا بتأدية الخراج فى أوقاته أن يحصل هو وورثته من بعده باسم السلطنة السنية و بصفة كونهم مندوبين الحضرة السلطـانية الاموال والضرائب فى كافة المقاطعات المسلمة ولايتهـا اليهم . ومن المعلوم فضلا على ما ذكر خاصاً بما يحصلـه محمد على وورثته من بعده من الضرائب والاموال المذكورة أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للادارة المدنية والحربية فى المقاطعات المذكورة .

« البند السادس — ولمـا كانت القوات البرية والبحرية التى يسوغ لباشاويتى مصر وعكا اتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية فهى تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية.

« البند السابع — ولو أن هذا العقد مستقل الا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدرجا بالحرف الواحد فى اتفاق هذا اليوم .وسيجرى التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه فى لندن عند مبـادلة التصديق على الاتفاق الآنف الذكر . وقد أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم بلندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ » (١) .

الامضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . شكيب .

---

(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفتى ١٤٧ و ١٤٨

إلا أن محمد على كان متمسكا بالبـلاد التى فتحتها جيوشه وأقرته عليها معاهدة كاتوهية (٥ مايو سنة ١٨٣٣) فصمم على أن لا يتنازل عن شبر من هذه الأراضى ورفض قبول شروط هذه المعاهدة وملحقها التى لم يدع الى الاشتراك فى وضع نصوصهما. وقد أبلغ رفضه الى الصدر الأعظم الذى أسرع الى استصدار فرمان بخلع محمد على من الولاية على مصر . وسرعان ماغادر ممثلو الدول الأجنبية الأراضى المصرية وأصبحت مصر بمفردها فى حالة حرب ضد تركيا وحلفائها — بعد أن سحبت فرنسا تأييدها لمصر وانسحبت من الميدان على أثر سقوط وزارة مسيو تيير المؤيدة لمحمد على فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٤٠ وقيام وزارة مسيو سولت التى تولى فيها مسيو جيزو وزارة الخارجية .

غير أنه فى ١٤ نوفمبر سنـة ١٨٤٠ حرر سفراء الدول الأربعـة فى لنـدن مذكرة بلغت الى محمد على باشا على يد الاميرال سير روبرت ستوبفورد قائد القوات البحرية البريطانية هذا نصها :

« ان التعليمات التى أعطيت للورد بونسنبي بتاريخ ١٥ اكتوبر المـاضى على أثر تشاور سفراء النمسا وبريطانيـا العظمى وبروسيا وروسيا أثبتت استحسان تبليغ ممثلى الدول الأربعة فى الاستانة للباب العالى ان « حكوماتهم توصى بالحاح حكومة صاحب العظمة — عمــلا بنصوص الفقرة السابعة من ملحق معاهدة ١٥ يوليه — بأنه فى حالة ما إذا خضع محمد على بدون تأخير وقبل رد الاسطول العثمانى وجلاء جيوشه عن سوريا كلهـا وعن أطنه وكانديه وبلاد العرب والحرمين الشريفين فان صاحب العظمة يتفضـل ليس فقط باعادة محمد على فى ولاية مصر بل بتقليده فى الوقت نفسه ولايتها بطريق التوارث طبقـاً للشروط المقررة فى اتفاق ١٥ يوليـه . ومن المفهوم أن حق التوارث هذا يكون قابلا للالغاء اذا أخل محمد على أو أحد خلفائه بهذه الشروط .»

« وقد استقر اجماع الحكومات الأربعة على ضرورة تبليغ الباب العالى مذكرة بالمعنى المتقدم .

« غير أنه لاظهار وجوب رعاية حقوق صاحب العظمة السلطانية رأت حكومة فيينا أن لايعمل الباب العـــالى بالنصائح التى أسداها اليه ممثلو الدول بشأن اعادة محمد على فى ولاية مصر الا بعد أن يظهر محمد على خضوعه لمولاه ويقبل قرارات عظمته .

« وبناء على أن الغاية التى يرمى اليها رأى حكومة فيينا انما يقصد به اثبات الاحترام الذى للدول الموقعة على اتفاق ١٥ يوليه من جديد خاصا بمبدأ عدم الاعتداء على حقوق سيادة السلطان واستقلاله، وبناء على أنه فضلا عن ذلك يرى ضرورة حل وتسوية أزمة المسألة الشرقيـة الحالية تسوية ودية تكون مطابقة لمصالح ولكرامة الباب العالى . ولذا أجمع مفوضو الدول المذكورة على اتباع الخطة المبينة بعاليه حتى يسبق طلب خضوع محمد على باشا وطلبه العفو عنه المساعى الودية التى كلف مندوبو الدول بعملها لاقناع الباب العالى بالعفو عن محمد على .

«وتحقيقاً لهذا الغرض ولسرعة بذل المساعى فى الاستانة رأى مندوبو الدول الأربعة أن يبينوا بلا تأخير لمحمد على الطريق الذى لايزال مفتوحا أمامه لكسب عطف السلطان والحصول على اعادته الى ولاية مصر على الرغم من الحوادث القاطعة التى قامت فى وجهه .

« وبناء على ذلك تقرر ابلاغ هذه المذكرة الى شكيب أفندى سفير الباب العالى مع التعليمات المرفقة بها .»(١)

---

(١) « مصر وأوربا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنـة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ٦٥

اتفـــاق الاسكندرية

(٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠)

ضرب الأسطول البريطـانى الحصار حول الامبراطورية المصرية وأسرعت جيوش الحلفاء إلى الوقوف فى وجه محمد على . فلما رأى بحكمته أن لا طاقة له بمحاربة الحلفاء مجتمعين آثر أن يجنح الى السلم وقبل جلاء الجيش المصرى عن سوريا ورد الأسطول العثمانى الذى كان قد وقع فى قبضة يده الى الباب العالى مقابل تخويله ملك مصر الوراثى بضمانة الدول .

وها نص الاتفاق الذى ابرم بهـذا المعنى فى ثغر الاسكندرية بين الـكومودور نابيير نائباً عن بريطانيا وبوغوص يوسـف بك نائبا عن الحكومة المصرية فى يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ :

« بين الكومودور نابيير قائد القوات البريطانية البحرية الراسية أمام الاسكندرية من جانب ، و بوغوص يوسف بك وزير خارجية صاحب السمو والى مصر المفوض من قبل سموه من جانب آخر ، تم ابرام الاتفاق الآتى بالاسكندرية فى يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ :

« المادة الاولى — بما أن الكومودور نابيير بصفته المبينة أعلاه احاط صاحب السمو محمد على علماً بأن الدول أشارت على الباب العالى باعادة حكم مصر الوراثى اليه ، وبما أن سموه يرى فى ذلك وسيلة لوضع حد للحرب وويلاتها ، فانه يتعهد بان يصـدر أوامره إلى ابنه ابراهيم باشا بالجلاء فوراً عن سـوريا و يتعهد أيضاً برد الأسطول العثمانى بمجرد أن يصله اخطار رسمى بان الباب العالى يتنازل له عن حكم مصر الوراثى وأن يبقى ذلك الحق كما كان مكفولا من الدول .

« المادة الثانية — يضع الكومودور نابيير تحت تصرف الحكومة المصرية سفينة



بوغوص يوسف بك

من سفنه لتنقل إلى سوريا الضابط الذى يعهد إليه صاحب السمو ابلاغ القائد العام للجيش المصرى امره بالجلاء عن سوريا ويعين الاميرال ستوبفورد قائد القوات البريطانية من ناحيته ضابطاً لملاحظة تنفيذ هذا الامر .

« المادة الثالثة — وبناء على ما تقدم يتعهد الكومودور نابيير بوقف الحركات العدائية من جانب القوات البريطانية ضد الاسكندرية وكل جهة من الاراضى المصرية ويبيح حرية الملاحة لكل السفن المعدة لنقل الجرحى والمرضى وسائر الجنود المصرية الذين ترغب الحكومة المصرية نقلهم إلى مصر بطريق البحر .

« المادة الرابعة — للجيش المصرى الحق فى أن ينسحب من سوريا حاملا معه مدافعه واسلحته وذخائره وامتعته وفى الجملة كل ما معه من مهمات الجيش .

« وقد حررت نسختان من هذا الاتفاق .»[1]

شارل نابيير بوغوص يوسف

وبتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٠ أرسل الاميرال ستوبفورد خطاباً الى محمد على باشا من السفينة « برنسيس شارلوت » الراسية فى خليج القديس جرجس ببيروت يعترض فيه على اتفاق الاسكندرية الذى أمضاه الكومودور نابيير هذا نصه :

«انى أرى ذاتى مجبوراً على عدم موافقة الكومودور نابيير فيما أبرمه من الاتفاق مع سموكم متعلقاً بجلاء العساكر المصرية عن سوريا لأنه لم يكن مرخصاً باجراء مثل هذا الاتفاق الذى كان من الواجب حصول التصديق عليه منى. وقد استشار حامد بك رسول سموكم قائد عموم الجيش عن أحسن الوسائل المؤدية الى الاتصال بابراهيم باشا غير أنه كان للقائد المذكور أسباب صحيحة تجعله يظن أن ابراهيم باشا رحل من الشام ، وهذا بالنظر لكون جانب كبير من الجيش ترك قبل ذلك بأيام المدينة المذكورة متجهاً نحو طريق مكة.وحيث انى لم أتمكن من اعطاء رسولكم ورقة مرور ليستطيع الوصول بها الى سوريا فانه رجع الى الاسكندرية بعد أن كان بذل مافى وسعه فى سبيل تنفيذ أوامر

(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٤٨

سموكم . ولى الأمل بأن كتابى هذا يصلكم فى الوقت اللازم كى تصدروا أوامر ضد الأوامر الأولى للسفن المعدة لنقل الجيش اذ أنها بناء على ما حرره لى الكومودور نابيير كانت على وشك القيام الى سوريا لنقل العساكر المصرية . وان وصلت بعض هذه السفن امرتها بالاياب الى الاسكندرية . وأملى أن لا يكون هذا الاتفاق المبرم بسرعة وبغير ترخيص بتحريره مسبباً لسموكم ارتباكا . على أنه لا ريب عندى بأن هذا الاتفاق انما عقد مصاحبة ولو لم يكن الكومودور على علم بأحوال سوريا ولكن ذلك لم يكن ليقلل شيئاً من شدة رغبتى فى الاسراع بأخذ التدابير القاضيــة بتجديد هذا الولاء وحسن الشعائر التى أرجو التمكن من اعادتها بين دولة بريطانيا وسموكم . وقد علمت بسرور أن الدول المتحالفة قبلت الشروط التى اقترحتها انكلترا » . (١)

الامضاء

امیرال ستوبفورد

وفى أوائل ديسمبر سنة ١٨٤٠ كتب الأميرال ستوبفورد خطاباً آخر الى محمد على باشا أبلغ اليه عن يد الكابتن فلانشو هذا نصه (٢) :

« يا صاحب السمو

« لى الآن شرف تبليغ سموكم عن يد الكابتن فلانشو قائد سفينتى الأميراليــة اذن الحكومة البريطانية الرسمى وباسم الدول العظمى الأربعة تثبيت سموكم فى ولاية مصر بشرط أن توافقوا على رد الأسطول العثمانى للسلطان ، والجلاء عن سوريا نهائياً وذلك فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تبليغ الكابتن فلانشو اياكم .

« وليسمح لى سموكم بأن الح عليــه فى الرجاء بأن يضع هذه الشروط موضع الرعاية التامة وانى أبتهل الى الله العلى القدير بأن يلهم سموكم لتقدروا الخير الذى تؤدونه الى بلادكم — التى سادتها الفوضى — بقبول قرار الدول العظمى الأربعة .

« والكابتن فلانشو مفوض تفويضاً تاماً ليتلقى قراركم » .

امیرال ستوبفورد

---

(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٤٨

(٢) « مصر واوربا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تاليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ١١٧

وبتاريخ ٨ ديسمبر قدم الكابتن فلانشو الى محمد على باشا خطاب الاميرال ستوبفورد مع مذكرة هذا نصها :

« بما أن مندوبى الدول الأربعة الموجودين فى لندن الذين اشتركوا فى وضع معاهدة ١٥ يوليه قد قرروا تبليغ ما استقرت عليه أراؤهم الى محمد على بوساطة الأميرال قائد القوات المتحالفة فى البحر الأبيض المتوسط وبما أن تعليمات خاصة بهذا الموضوع قد أرسلها لورد بالمرستون وزير خارجية جلالة الملك الى سعادة الأميرال سير روبرت ستوبفورد قد كلفت من قبل الأميرال بأن أذهب الى الاسكندرية لتوصيل التبليغ المذكور الى محمد على.

« أنه اذا قبل محمد على أن يخضع فوراً الى السلطان وأن يسلمنى التعهد الكتابى بان يرد فوراً بدون تأخير الأسطول التركى وأن يجلى جنوده حالا عن سوريا وعن ولاية أطنه وعن جزيرة كانديه وعن بلاد العرب وعن الحرمين الشريفين فان الدول الأربعة توصى السلطان بأن يعيد محمد على فى ولاية مصر . على أنى مأمور أيضاً بأن أبلغه بأن الدول الأربعة لا تقوم بهذه التوصية الا فى حالة ما إذا خضع محمد على بوجه السرعة. ولا يحق لى أن أقيم أكثر من ثلاثة أيام فى الاسكندرية لأعرف ما قر عليه رأى محمد على وأن أبلغه الى الاستانة . وفضلا عن ذلك فان التعليمات التى أعطيت الى تقضى بأن تكون الوثائق الكتابية التى يسلمها إلىّ محمد على مفتوحة حتى أتأكد من أنها تحتوى على التعهد المذكور بعاليه والا فلا يمكننى أن أبلغها الى الباب العالى . »[1]

ارثور فلانشو

كابتن أسطول صاحب الجلالة البريطانية

وقائد السفينة « برنسيس شارلوت »

وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٠ أرسل محمد على باشا خطاباً الى الاميرال ستوبفورد هذا نصه :

---

(١) « مصر واوربا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الخامس صحيفة ١١٨

« عزيزى الأميرال الكلى الاحترام

« ورد لى الخطابان اللذان أرسلتهما الىّ الأول بوساطة حامد بك الذى كلف بتوصيل رسائلى الى ابنى ابراهيم باشا والثانى بوساطة القومندان فلانشو قائد سفينتكم الأميرالية . وانى مبتهج بالمودة التى أظهرتموها لى وأسارع بانتهاج الخطة التى أخطتموها لى . وبناء عليه أرسل الى الباب العالى عريضة داخل ظرف مفتوح حتى يكون مضمون العريضة معلوماً لكم وانى أرفق بالعريضة ترجمة باللغة الفرنسية. وانى أؤمل أن تقدر الدول المتحالفة نزولى على ارادتها . واذ أسألك أن تحبونى دائماً مودتك فانى أعتبر نفسى سعيداً بأنه بوساطة مسعاك الودى أضمن عطف الدول المتحالفة .» (١)

وفى اليوم نفسه أرسل محمد على باشا خطاباً الى الصدر الأعظم قال فيه:

« يا صاحب السمو

« أبلغنى الكومودور نابيير قائد القوات البريطانية أمام الاسكندرية بخطاب تاريخه ٢٢ نوفمبر الماضى بأن الدول المتحالفة كانت طلبت من الباب العالى أن تمنحنى حكومة مصر بطريق التوارث بشرط أن أرد الأسطول العثمانى، وأن آمر جيوشى بالجلاء عن سوريا .

« وبعد تبادل المراسلات فى هذا الشأن مع الكومودور قبلت هذه الشروط وتم الاتفاق عليها وأمضى ،على أمل من جانبى ، أن أحوز عطف ورضاء السلطان . وبناء على هذا كنت قد كتبت لابنى ابراهيم باشا بأن يتراجع حالا نحو مصر مع جنده ، ومع الموظفين المدنيين والمهمات الموجودة بدمشق حتى أن رسولا خاصاً أنفذ الى سوريا على باخرة انجليزية هيأها لنا الكومودور .

« وقد أخبرنى الآن سعادة الاميرال سير روبرت ستوبفورد القائد العام للاسطول الانجليزى بخطاب تاريخه ٦ ديسمبر مرسل من امام قبرص أنه تلقى محرراً رسمياً من لورد بالمرستون يتضمن تعليمات تقضى بأن يدعونى الى أن أظهر للباب العالى خضوعى برد الأسطول العثمانى والجلاء عن سوريا وأطنه وكانديه وبلاد العرب والحرمين الشريفين .

« ولما كنت دائماً على استعداد للتضحية بالنفس والنفيس لكسب عطف الذات السلطانية شاكراً استعادتى عطف السلطان عن طريق الدول العظمى المتحالفة فقد اتخذت التدابير اللازمة لتسليم الاسطول العثمانى للشخص الذى يختاره السلطان وبالطريقة التى يراها.

---

(١) « مصر واوروبا—الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الخامس صحيفة ١١٩

« وان الجيوش التى تحتل الآن كانديه وبلاد العرب والحرمين الشريفين على استعداد للجلاء فوراً بمجرد ما يرد الى رد مولاى السلطان . أما سوريا وولاية أطنه فقد علمت من خطاب ورد لى من ابراهيم باشا برآ ومؤرخ أواخر رمضان أنه اضطر الى مغادرة دمشق يوم ٣ أو ٤ شوال مع جميع الجيش للعودة الى مصر . وعلى هذا تكون سوريا قد أخليت كلية ويكون أمر طاعتى قد تم .

« هذا وعند ما تصل هذه الوقائع الى مسامع سموكم أؤمل أنه بعرضها على سيدى ومولاى السلطان تشفعون لديه ليشمل بعطفه الشاهانى أقدم خدمته وأكثرهم ولاء واخلاصاً . » (١)

---

(١) « مصر اوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الخامس صحيفة ١١٩

مهمة مظلوم بك فى مصر

وفى أوائل يناير سنـة ١٨٤١ رد الصدر الأعظم على خطاب محمد على باشا بخطاب أرسله اليه عن يد مظلوم بك مندوبه قال له فيه :

« أخذت علماً بمضمون خطابكم الرقيق الذى أرسلتموه إلىّ بتاريخ ١٧ شوال وقد وضعته تحت أنظار الحضرة السلطانية .

« ويظهر من خطاب سموكم أنـكم نويتم حقيقة اظهار خضوعكم للحضرة الشاهانية . وبرهاناً على نيتـكم هذه قررتم رد الأسطول الشاهانى فوراً وارجاع بعض الجهات الواقعة خارج مصر .

« ولما كانت النيـة التى أظهرتموها مع حسن استعدادكم تبشر باختياركم أوفق الطرق وأنجعها للوصول الى هذه الغاية فان صاحب العظمة السلطانيـــة قد قدرها حق قدرها.

« وأن البـاب العالى تحدوه فى جميع الأمور وفى جميع الوسـائل روح العـدالة لأن من مبادئه أن لا يحيد أبداً عن جادة الاتزان .

« ولهذا فان الحضرة السلطانية على استعداد لقبول خضوعكم قبولا حسنا والعفو عن سموكم عفواً كاملا .

« وبمجرد ما يغادر الأسطول الشاهانى ، وفاء لعهدكم ، ميناء الاسكندرية مع كل ضباطه ، ومع كل بحارتـــما عدا بعض اناس معروفين—ومع كل أسلحته وكل مهماته ، وتسلم المواقع المعروفة بدون امهـال الى مندوبى الباب العالى ، لمـا يتم كل هذا بمعنى أنه عندما يرد الى هنا خبرها الأكـيد ، تتفضل حينئذ الحضرة الشاهانية باعادة سموكم فى الحكومة المصرية . ووجهة نظر الحضرة السلطانية هذه تتفق مع أراء الدول العظمى السلبية تمام الاتفاق . وقد أحيط ممثلو الدول المتحالفة علماً بها رسميا .

« وقد كلف مظلوم بك أحد كبار موظفى الباب العالى وعضو مجلس العدلية ومستشار البحرية سابقاً بتنفيذ التعليمات اللازمة . وكلف ياور باشا فريق البحرية الشاهانية باستلام الأسطول الشاهانى واحضاره الى هنا .

« ويترك لفطنتكم اجراء اللازم . » (١)

وقد زود الصدر الأعظم مندوبه مظلوم بك بالتعليمات التالية تنويراً لمهمته :

« ليس فى الجواب الذى حررته وأرسلته مع سعادتكم الى محمد على باشا شيء بين أو معين خاصاً بوراثة حكومة مصر ، فقد قيل فيه بصيغة عامة أن محمد على سيعاد فى الحكومة المصرية . وعلى هذا فمن المحتمل بل من المتوقع أن سموه سيساوره بعض الشكوك فى هذا الشأن . ولذلك فقد رؤى من الضرورى تزويدكم بالايضاحات التالية .

« لما كان الخطاب الذى أرسله الى محمد على باشا وفيه عرض خضوعه للحضرة السلطانية بدأ بالاشارة الى الاتفاق الذى أبرم بينه وبين الكومودور نابيير ولم يقبله الباب العالى معتبراً اياه لغوا كأن لم يكن.فقد رؤى أن الكلام على الوراثة فى خطابى يكون بمثابة موافقة على هذا الاتفاق . وهذا هو سبب اغفال الكلام عليها . .

« غير أن الحضرة السلطانية التى تفيض نعمائها وولائها على رعاياها المخلصين حقيقة تختلج صدرها نيات طيبة نحو محمد على تتفق مع عواطف التساهل التى تنطوى عليها نوايا الدول العظمى المتحالفة . ولما يثبت بوقائع مادية — كما ذكر فى جوابى — الخضوع الذى أبداه محمد على برد الأسطول الشاهانى حالا وتسليم البلاد المعروفة والواقعة خارج مصر بلا امهال الى مندوبى الباب العالى حينئذ تتفضل الذات الشاهانية باعادته فى حكومة مصر مع اقرار حق الوراثة .

« وجارى الآن وضع الشروط اللازمة التى اعتبرتها معاهدة التحالف أساساً ، مع مسائل أخرى تتعلق بهذه الشروط . ولما كان كل هذا سيتم فى الوقت الذى تسند فيه الوراثة الى محمد على فانى أمتنع الآن عن الخوض فى التفصيلات . الا انه من المهم أن يعرف سموه هذا بكلمات موجزة وان يخطر مقدماً بأنه فى حالة عدم تنفيذ شرط واحد من الشروط المقررة فان حق الوراثة يبطل .

---

(١) « مصر وأوروبا — الأزمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ١٨٣

« وعليكم أن تصادقوا صراحة بالنيابة عن الحضرة الشاهانية الى محمد على على حق الوراثة بالشروط المذكورة أعلاه فى حالة ما اذا أثبت خضوعه بالفعل كما توضح بعاليه. ولأزالة كل أسباب الشك التى يمكن أن تساوره فى هذا وليطمئن اطمئناناً كاملا لكم اذا لزم الحال أن تطلعوه على هذا المحرر الرسمى.

« ها هى أوامر السلطان التى يجب أن تعملوا طبقاً لها ومن أجل هذا حررت لكم هذه الرسالة.»(١)

وفى ظهر يوم ١٠ ينـاير سنة ١٨٤١ وصلت الباخرة التى كانت تقل مظلوم بك مدير الترسانة العثمانية، وكان معه الفريق ياور باشا (وهو أميرال انجليزى اسمه ولكر عهد اليه الباب العالى بالقيادة العامة للاسطول العثمانى) واحمد أغا أمير الحج. كانت مهمة الأول تقديم خطاب السلطان إلى محمد على واستلام المهمات ومهمة الثانى استلام الأسطول ومهمة الثالث الوصول إلى جدة فى بلاد العرب لاستلام المهمات.

وفى يوم ١١ يناير أبحرت الباخرة المصرية « بولاق » وعليها حامد بك مندوب محمد على وضابط انجليزى لابلاغ ابراهيم باشا أمر الجلاء عن سوريا. ورفع ياور باشا علمه على الباخرة التركية « المحمودية » وحيتها السفن العثمانية الأخرى الراسية فى الاسكندرية.

وفى يوم ١٧ يناير وصلت إلى الاسكندرية من الاستانة السفينة العثمانية «طاهر بحرى» وعليها بعض ضباط البحرية العثمانية لاستلام أسطولهم.

وأبحر الأسطول العثمانى مع ضباطه قافلا إلى الأستانة ما عدا احمد باشا القبودان السابق وشريف أغا وعثمان بك من كبار ضباطه وقد بقوا

---

(١) « مصر واوروبا ـ الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تاليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ١٨٤

فى مصر بالقرب من محمد على الذى طلب بقاءهم ما دام الباب العالى اتهمهم بتهمة الخيانة العظمى لأنهم سلموا الأسطول العثمانى اليه . وقد رتب محمد على للقبودان باشا مرتباً ضخما قدروه بـ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً كما أقطعه ألفى فدان من الأراضى الزراعية .

وفى يوم ٢١ يناير سنة ١٨٤١ حظى مظلوم بك بمقابلة محمد على وقد أكد له أن فرمان التثبيت على ولاية مصر وتقرير حق خلفائه فى الوراثة قد أمضاه السلطان عبد المجيد فعلا وانه على وشك أن يرسله اليه، ثم سافر مظلوم بك الى الاستانة .

وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٤١ أرسلت الدول مذكرة إلى شكيب افندى سفير الدولة العثمانية فى لندن هذا نصها :

« إن الموقعين ادناه المفوضين من قبل دول النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا تلقوا بمزيد الاعتبار ما قد حرره رشيد باشا عن الاستانة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠ إلى شكيب افندى سفير الدولة العثمانية فى لندن لتبليغه إلى سعادة اللورد بالمرستون وإعلانه بعد ذلك إلى وكلاء الدول الموقعة على اتفاق ١٥ يوليه . ومضمون التحريرات المذكورة أن جلالة السلطان متردد فى إعطاء محمد على حكومة مصر بطريق التوارث . وبعد أن فحص الموقعون أدناه هذه المسألة بمزيد الاعتناء تقرر بالاتحاد بينهم أن يكلف شكيب أفندى بابلاغ ملاحظاتهم الآتية إلى الباب العالى . إنهم يرون واجباً عليهم التنبيه فى بادىء الأمر إلى أنه فى تاريخ تحريرات رشيد باشا الآنفة الذكر ما كان وكلاء الأربع دول المذكورة باشروا بعد — باتفاقهم مع الباب العالى — المسعى الذى تقرر فى لندن فى ١٥ اكتوبر . ويظهر من التقارير الأخيرة الواردة من الاستانة بتاريخ ٢٧ ديسمبر أنه فى ذلك العهد لم يكن وكلاء الدول المذكورون مصممين على إعطاء الوزير العثمانى النصائح التى كانوا مكلفين باعطائه إياها . أما مقاصد الدول المتحالفة فلم تتغير فى هذه الاثناء ، والدليل على ذلك هو بعدها عن بعض بعداً كبيراً وأن القواعد التى

اتفقت عليها لم تكن محتاجة لتجديد المخابرة بخصوصها فانها جميعها أرسلت لسفرائها فى الاستانة أوامر دالة على اتفاقها . ولنفس هذه المناسبة ارسلت بريطانيا أوامرها إلى سفيرها فى الاستانة بتاريخ ١٧ ديسمبر ومن شأنها تثبيت تعليماتها المؤرخة ١٥ اكتوبر وفى ٢٩ ديسمبر أرسلت دولة النمسا أوامرها القطعية بالمعنى نفسه إلى سفيرها وعقب وضع التعليمات المتفق عليها فى لندن بتاريخ ١٥ اكتوبر و ١٤ نوفمبر أعلن بلاط برلين الملوكى قبوله التعليمات المذكورة . وفى ٢٣ ديسمبر أرسل قيصر روسيا إلى القائم باعمال مملكته فى الاستانة أوامر محررة بذات المعنى ، هذه أمور يذكرها الموقعون على هذا ويرجون بأن يكون لما أبدوه من النصائح تأثير فعال على الآراء التى أوضحها رشيد باشا يوم ٨ ديسمبر وأن تكون نتيجتها وضع حد للتردد الذى أظهره هذا الوزير فيما يجب على الباب العالى اتباعه فى مستقبل الأيام . ولكن حباً فى إزالة هذا التردد وعدم إضاعة الوقت استحسن الموقعون أدناه عدم انتظار ورود التقارير من الاستانة ودون أن يتوقفوا أكثر من هذا عن إعطاء ردهم على ما أعلنه شكيب أفندى رأوا أن يظهروا مرة أخرى لسفير الدولة العثمانية آراء دولهم كتابة كما أوضحوها له شفاهاً من قبل . فالدول تكلف الحضرة السلطانية بأن تعامل محمد على ليس فقط بكرم وسماحة بالغاء الامر الذى أصدرته بخلعه بل أن تعده أيضاً بأن أولاده من صلبه يتولون من بعده باشاوية مصر الواحد بعد الآخر بطريق التوارث متى خلا هذا المنصب بسبب وفاة الباشا الذى كان يتولاه . ولم تكن الاربع دول فى نصحها هذا للباب العالى البادئة بهذه الفكرة بل أنها تذكر الحضرة السلطانية بأرائها التى أبدتها هى نفسها فى بداية احتدام المسائل الشرقية تلك الآراء التى اتخذت أساساً لاتفاق ١٥ يوليه . هذا وان الأربع دول انما كانت حال إبدائها النصائح التى تكرر ذكرها فى هذه اللائحة على يقين بأنها لم تشر بصلح مناف لحقوق السلطنة وسلطة الحضرة السلطانية الشرعية ولا إلى طريقة مخالفة للواجبات المفروضة على والى مصر بوصف كونه أحد رعايا الدولة العثمانية انتدبته لأن يدير باسمها ولاية عثمانية . تلك حقيقة ثابتة ليس فقط بنصوص البنود ٣ و٥ و٦ من ملحق معاهدة ١٥ يوليه بل ثابتة أيضاً بالتعليمات التى أصدرتها الدول الاربعة إلى وكلائها فى الاستانة عقب مداولة يوم ١٥ اكتوبر. وقد تقرر فى الفقرة الخامسة من الملحق المذكور أن كافة المعاهدات والقوانين العثمانية الحاضرة والمستقبلة يتبع الاجراء بموجبها أيضاً فى ولاية مصر كما هو الحال فى

سائر الممالك العثمانية . ذلك شرط تعتبر الدول أن لا غنى عنه وانه فى نظرها ضربة لازب لاتصال مصر بالدولة العثمانية كأنها جزء من ممالكها . ومذكور فى الفقرة السادسة أن القوات البرية والبحرية التى تتخذها ولاية مصر وهى جزء من الجيش العثمانى انما تعتبر كأنها رهن خدمة المملكة العثمانية عموماً .وفى النهاية تقرر قطعياً بموجب التعليمات المحررة بلندن فى ١٥ اكتوبر التى تثبتت فى لائحة ١٤ نوفمبر أنه إذا خالف محمد على أو أحد ورثته من بعده الشروط التى كانت أساساً لتوليته مصر بطريق التوارث تصبح حينئذ توليته معرضة للالغاء .فيظن الموقعون على هذا أن تنفيذ الشروط المذكورة أعلاه فيه ما يوافق مقاصد الحضرة السلطانية و يطابق جل أمانى الدول الأربعة المتحالفة ويؤدى إلى الغاية المقصـودة من معاهدة ١٥ يوليه أى استقرار السلام ، فتكون الدول قد حصلت بواسطة تنفيذ هذه الشروط تماماً على الأمانى التى قصدتها من اهتمامها والاحتياطات التى اتخذتها وتكون الحضرة السـلطانية مطمئنة فى مستقبل الأيام الى طاعة والى مصر وخضوعه لسدتها الملوكية ويصبح المصريون أيضاً فى مأمن من المظالم التى ألمت بهم فى هـذه السنوات الأخيرة بسبب سوء معاملة حكومتهم المحليـة وأخيراً يكون محمد على قـد حصل لنفسه ولاسرته من بعده على مركز كفيل بضمان مستقبله دون أن يمس ماعليه من الواجبات للسلطنة السنية .

« ويرجو الموقعون أدناه من شكيب أفندى أن يعرض ملاحظاتهم هذه على البلاط الملوكى العثمانى وأن يوصى الحكومة السلطانية بأن تعيرها مزيد الالتفات . »[1]

الامضاءات

استرهازى . بولاو . بالمرستون . برناو .



(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٤٨ و١٤٩

الخط الشريف الهمايونى

ومهمة سعيد مهيب افندى فى مصر

استجاب السلطان عبد المجيد إلى طلبات الدول على كراهة منه وأصدر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦) « الخط الشريف الهمايونى » الذى ثبّت محمد على باشا على عرش مصر واقر حقوق الوراثة لنسله . وقد أرسله السلطان إلى محمد على باشا على يد رسول خاص هو سعيد مهيب افندى وزير العدلية العثمانية وزوده بتعليمات خاصة بمهمته جاء فيها بصدد الكلام على مسألة الوراثة ما يأتى :

« يتوجه سعيد مهيب افندى الى الاسكندرية رأساً على ظهر الباخرة الشاهانية التى وضعت تحت تصرفه . وعليه أن يسلم الى صاحب السعادة محمد على باشا الفرمان الخاص بالوراثة على مصر والفرمان الخاص بالتنازل له عن مديريات السودان وفيه بعض أوامر أخرى . كما يسلم اليه الخطاب الصادر من صاحب السمو الصدر الأعظم . وعليه أن يفهمه بعبارات مناسبة أن المنازعات والمشاكل التى كانت موجودة من مدة زمانية قد زالت تماماً وانه لا يوجد من الآن فصاعداً أى وجه من وجوه الشقاق والنفور . وانه يجب عليه أن يعمل بالاتحاد مع الباب العالى على ما فيه خير الدين والحكومة والامة . ومن الطبيعى انه من الضرورى أن تتلى الفرمانات المذكورة بصفة رسمية فى ديوان الوالى وأن تنشر على الناس كافة . فاذا نفذ محمد على كل ذلك من تلقاء نفسه كان به والا وجب على سعيد مهيب افندى أن ينصحه وأن يبين له عواقب مخالفة هذه الاوامر .

« وقد سلمت الى مهيب افندى امارات الوزراء المنعم بها على صاحب السعادة محمد على باشا وهى النيشان والطربوش المرصع بالاحجار الكريمة ويجب عليه أن يتحلى بالنيشان ويلبس الطربوش فى يوم تلاوة الفرمان . وفى حالة عدم اظهار الباشا استعداده لذلك فعلى مهيب افندى أن ينصحه بوجوب تنفيذ ذلك .



السلطان عبد المجيد

« وفى الفرمان الخاص بالوراثة قد ذكر وتقرر بأنه من الآن فصاعداً يجب على ولاة مصر أن يتوجهوا بأنفسهم الى دار السعادة لتسلم براءة التولية . الا انه بالنسبة الى تقدم محمد على باشا فى السن قد تفضلت الذات الشاهانية مدفوعة بعامل الانسانية والرحمة فاعفته من وعثاء هذا السفر . وعند اعلان ذلك الى محمد على باشا يجب أن يضاف اليه بعبارات لائقة أن جلالة السلطان يسره أن يرسل محمدعلى باشا أحد أولاده الى الاستانة لرفع فروض الشكر على ما تفضل به السلطان عليه .

« وعلى محمد على باشا أن يقبل وأن ينفذ حالا وبدون أى اعتراض جميع شروط الفرمان الخاص بالوراثة مع جميع الشروط الاخرى الواردة فى الفرمان السلطانى الشاهانى .

« على انه اذا أظهر الباشا تردداً فى تنفيذ هذه الشروط فيجب على سعيد مهيب افندى أن يوضح له بعبارات جازمة أن أوامر السلطان هي أوامر نهائية لا تقبل تغييراً أو تعديلا وان الدول المتحالفة جعلت قبولها معلقاً على تنفيذ كل ذلك .

« واذا لم يقتنع الباشا وأصر على رأيه فيبين له مهيب افندى الطريق السوى بتفهيمه أن من مصلحته نهو هذا النزاع بدون أن يلجأ من جديد الى الوسائل الجبرية . وانه فى حالة الاضطرار الى الحرب يكون هو وحده المسؤول عن الدماء التى تراق . وان عدم قبوله أحد الشروط المقررة يؤثر فى حق الوراثة الذى تفضل به عليه السلطان .

« وعند وصول مهيب افندى الى الاسكندرية يجب عليه أن يتعرف فى المقابلة الأولى أو فى المقابلة الثانية الخطة التى اعتزم محمد على باشا أن ينتهجها .

« واذا مضت خمسة أيام أو ستة وانتهت مهمة سعيد افندى على خير فيجب عليه أن يعود حالا الى دار السعادة .

« أما اذا ظهر له بالعكس أن المسألة قد تحتاج الى مناقشات طويلة ورأى نفسه مضطراً الى البقاء فى الاسكندرية خمسة عشر أو عشرين يوماً ففى هذه الحالة بما انه يجب أن نعرف هنا الخطة التى يسير عليها محمد على باشا والأقوال التى يبديها فيجب على مهيب افندى أن يعيد الباخرة السلطانية الينا مع تقرير شامل بالمعلومات التى يكون قد استقاها من أحاديثه مع محمد على باشا . وأخيراً اذا لم يعبأ محمد على باشا بمفاوضات مندوب الباب العالى ورفض الشروط المعروضة عليه رفضاً تاماً ففى هذه الحالة بما انه يجب مفاوضة الدول المتحالفة من جديد فيجب على مهيب افندى أن يعرض على الباشا وجوب استصدار كتابة منه برفضه قبول الشروط المذكورة .

« وبناء على ذلك عليه أن يستصدر منه كتابة توضح جميع ما يريد أن يقوله وأن يعرض هذه الكتابة على الباب العالى وينتظر الرد .»(١)

وفى الساعة الثامنة من صباح يوم السبت ٢٠ فبراير سنة ١٨٤١ وصل إلى الاسكندرية سعيد مهيب افندى وزير العدلية العثمانية ومندوب الباب العالى على ظهر الباخرة التركية « بيكى شوكت » بعد أن استغرق سفره بحراً سبعة أيام حاملا « الخط الشريف الهمايونى » . وقد قوبل بمظاهر الحفاوة البالغة ، فارتدى كبار ضباط محمد على ملابسهم الرسمية ووقفوا فى انتظار نزوله . واصطف آلاى من الجنود شاهرى السلاح واطلقت المدافع من الطوابى ومن السفن ورفرفت الاعلام عليها وعلى دور القنصليات واطلقت السفن البريطانية والفرنسية الراسية فى الميناء أحدى وعشرين طلقة من مدافعها وعم الارتياح البلاد .

واوفد محمد على باشا زكى افندى الى الميناء لينوب عنه فى استقبال مهيب افندى والترحيب بمقدمه.

وماكاد مندوب السلطان يهم بالنزول الى البر حتى تقدم اليه أحد اتباع الوالى وسأله إن كان الفرمان الشاهانى سيتلى فى ثغر الاسكندرية أو فى مدينة القاهرة . فقال مهيب افندى « سيتلى أولا فى الاسكندرية ثم فى القاهرة وأخيراً يحاط الشعب علماً بما جاء فيه . »

وعلى أثر هذه المحادثة طلب زكى افندى من مهيب افندى أن يتمهل بساعة أو ساعتين قبل مغادرته الباخرة حتى يستعد الجند لاستقباله وتتهيأ فرقة الموسيقى واستأذن هو بالانصراف.

---

(١) « مصر وأوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ٢٧٠

وحوالى الساعة الحادية عشرة عاد زكى افنـدى الى الباخرة فى فلوكة الوالى وقال ان اجراءات الاستقبال على اتمها وأن الوالى فى انتظار مندوب السلطان ، فسأل مهيب افندى ان كان الفرمان سيتلى فقال زكى افندى أنه لا بد من أن يطلع عليه الوالى أولا.

وعلى ذلك نزلوا جميعاً من الباخرة واستقلوا فلوكة الوالى بين آلاى من البحارة المصريين على رأسهم فرقة الموسيقى . وكان يصحب مهيب افندى مساعده شفيق افندى .

واوفد محمد على أحد كبار رجال القصر لاستقبال مهيب افندى عند سلم قصر الولاية الرخامى وانتظره الوالى واقفاً فى ديوانه الـكبير .

ولـما مثل مهيب افندى بين يدى محمد على تبادلا التحية ثم تجاذبا أطراف الحديث الذى دار أولا حول مسائل عامة . ثم طلب محمد على الفرمان المرسـل اليه من السلطان فسلمه اليه مهيب افندى بكل احترام . وطلب محمد على من مهيب افندى أن يقرأ عليه كتاب الصدر الاعظم اليه وها نصه :

« ان الحضرة السلطانية الفخيمة راضية عن اعتنائكم فى تقديم واجب الخضوع والقيـــام بفرائض الطاعة لسدتها الملوكية فثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث . وقد أصدرت خطا شريفا حاويا بعض شروط متعلقة بهذا الشأن مرفقاً به وسام وزيرى وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة وكل ذلك يسلمه اليكم سعادة وكيل العدلية السيد مهيب افندى من قبل جلالة السلطان المعظم . على ان حكمتكم وحسن تدبيركم لايسمحان لكم ابداً بأن تتعدوا حـدود الخضوع والأمانة اللذين هما ينبوع السعادة فى الدارين . أما الباب العالى فله بكم ثقة تامة ولم يكن اشتراط تلك الشروط بسبب سوء مقاصد نحو سعادتكم ولـكن الاحسان العظيم الذى منحتم اياه بتوليتكم مصر بطريق التوارث كان

لابد فيه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها وليس المقصود من اقتراحها سوى منع المنازعات التى ربما تحدث فى مستقبل الايام وضمان سعادة أهالى مصر . فلم يبق بعد ذلك مايمكن أن يكون سببا لشكوك الباب العالى وقلق سعادتكم لا فيما يختص بكم ولا فيما يختص باسرتكم ، لأن أوجه الخلاف التى دامت زمنا طويلا زالت اليوم بتمامها والحمد لله . ولا ريب عندى بأن مافطرتم عليه من الحكمة يجعلكم تقدرون احسانات الحضرة الفخيمة السلطانية نحوكم حق قدرها فتبذلون قصارى جهدكم فى سبيل الاعتراف بهذا الجميل بحيث لاتكون جميعا — بمشيئة الله — الا جسما واحدا ونعمل كلنا فى ظل ظليل الحضرة السلطانية لخدمة الدين والسلطنة السنية والوطن والأمة . وإنى أهنىء نفسى بذلك أنا وجميع وزراء الباب العالى تهنئة صادقة .»(١)

١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦)

ثم أعاد محمد على الى مهيب افندى « الخط الشريف الهمايونى » وطلب منه أن يتلوه عليه فتلاه مهيب افندى وها نصه :

« الى وزيرى

« رأينا بسرور ماعرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى . فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها اليكم من مدة مديدة لايتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بماتبدونه من الغيرة والحكمة فى ادارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة فى تعطافاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فتقدرون فى الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم . وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسلة اليكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى بيانها : متى خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجرى هذه الطريقة نفسها بحق أولادكم وهلم جرا . واذا انقرضت ذريتكم الذكور لايكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية وارثها.ومن وقع عليه من أولادكم الاختيار لولاية مصر بالارث بعدكم يجب عليه الحضور الى الاستانة لتقليده

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٢

الولاية المذكورة . على ان حق التوارث الممنوح لوالى مصر لايمنحه رتبة ولا لقبا أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولاحقا فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه. وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانة وكافة القوانين الادارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضا . وكلما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى . ولكى لايكون أهالى مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالى معرضين للضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية . وربع الايرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ومن باقى الضرائب التى تتحصل فى الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شىء ويؤدى الى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة أرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزمة مصر بتقديمها سنويا الى البلاد المقدسة مكة والمدينة . ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدىء من عام ١٢٥٧ أى من يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنه فى مستقبل الايام لتكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلة ونوع الظروف التى ربما تجد عليها . ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الايرادات السنوية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى مايوافق ارادتنا السلطانية . ولما كان من اللازم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من الاهمية بحيث لايعود يحدث فيها خلاف لامن جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت ارادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانتنا العامرة بالاستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها . ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر الف من الجند للمحافظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد . ولكن حيث ان قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب

العالى اسوة بقوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزاد هـذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين . على انه بحسب القاعدة الجـديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية وهى بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الموجودة فى الخـدمة حالا عشرون الف رجل ليبدأوا الخـدمة فيحفظ منها ثمانية عشر الف رجل فى مصر وترسل الالفان الى هنا لأداء مدة خدمتهم . وحيث ان خمس العشرين الف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة فى نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل فى ذلك مواجب الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى فى مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندى من الجنود الجديدة والاربعمائة يرسلون إلى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هـذا الطرف ومن الجنود الباقية فى مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ولـكون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر هنا فلا بأس من ذلك فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلايم التميزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلائم امتيـازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تـكون مماثلة لملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضـباطاً برية وبحرية حتى رتبة الملازم أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين فيهـا راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشىء من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا باذننا الخصوصى . وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لابطال هذا الامتياز والغائه فى الحال . وبناء على ذلك فقد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كى تقدروا أنتم وأولادكم قدر احساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء بتنفيذ الشروط المقررة فيه وتحمون أهالى مصر من كل فعل اكراهى وتـكفلون رفاهيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وأخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .»(١)

---

(١) « تقويم النيل وعصر محمد على باشا » تاليف امين سامى باشا الجزء الثانى ص ٥١٠

ثم تلا عليه فرماناً آخر تاريخه أيضاً ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ خاصاً بالولاية على نوبيا وملحقاتها هذا نصه :

« الى وزيرى محمد على باشا والى مصر المعهودة اليه مجدداً ولاية مقاطعة نوبيا والدارفور وكوردوفان وسنار .

« ان سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتكم فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكوردوفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث . فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزتم بها تقومون بادارة هذه المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب المؤدية الى سعادة الأهلين وترسلون فى كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية بيان الايرادات السنوية جميعها . وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن تهجم الجنود على قرى المقاطعات المذكورة فيأسرون الفتيان من ذكور واناث ويبقونهم فى قبضة يدهم لقاء رواتبهم وحيث ان هذه الأمور مما تؤدى ليس فقط لانقراض أهالى تلك البلاد وخرابها بل انها أمورا مخالفة للشريعة الحقة المقدسة . وكلا هاتين الحالتين ليست أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع وهو تشويه الرجال ليقوموا بخفر الحريم مما يتنافى مع إرادتنا السنية ويخالف كل المخالفة مبادىء العدل والانسانية المنتشرة من يوم جلوسنا المأنوس على عرش السلطنة السنية فعليكم تدارك هذه الأمور بما ينبغى من الاعتناء لمنع حدوثها فى المستقبل. ولا يبرح عن بالكم أنه فيما عدا بعض أشخاص توجهوا إلى مصر على أسطولنا الملوكى قد عفوت عن جميع الضباط والعساكر وباقى المأمورين الموجودين فى مصر . نعم انه بموجب فرماننا السلطانى السابق ترقية الضباط المصريين لما فوق رتبة الملازم يستلزم عرضها على أعتابنا الملوكية إلا أنه لا بأس من إرسال بيان باسم من رقيتم من ضباط جنودكم إلى بابنا العالى كى ترسل لهم الفرمانات المؤذنة بتثبيتهم فى رتبهم . هذا ما نطقت به إرادتنا السامية فعليكم بالاسراع فى الاجراء على مقتضاها .»[1]

وما كاد مهيب افندى يفرغ من تلاوة الفرمانين حتى قال محمد على

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٢

« ان اعلان الشروط التى تضمنها فرمان التولية على مصر من شأنه أن يثير في بلد مثل هذا خواطر الاهالى فيختل النظام . »

فقال مهيب افندى « ليس فى الفرمان ما ينهض سبباً لاثارة السكان بل بالعكس انه لامتياز عظيم منحه السلطان يجب أن يفخر به شعب مصر . »

ثم بذل مهيب افندى عبثاً ذلاقة لسانه ومنطق عقله — تارة بالنصح وتارة بالتهديد — لاقناع محمد على بتلاوة الفرمان على الشعب فى احتفال عظيم.

فقال محمد على « الله يحفظ مولانا السلطان ويديم نعمه علينا . انى من اتباع السلطان وانى مهما أوتيت من قوة فلا يمكننى أن أظهر ما أنا مدين له به من الشكر على ما خصنى به من فضل وان واجبى أن أنفذ أوامره فوراً . ولكن لما كان اعلان هذا الفرمان للشعب من شأنه أن يثير بعض المشاكل وخاصة فى مثل هذه الظروف فاننا سنتحادث بشأنه فى فرصة أخرى وننظر فيما يجب عمله بصدده . »

فقال مهيب افندى « ان شروط هذا الفرمان وضعت بالاشتراك مع الدول المتحالفة وهى مطابقة لارادة السلطان وان حق التوارث مرهون بتنفيذ هذه الشروط . »

وهنا تدخل سامى بك سكرتير محمد على الخاص فى الحديث لوضع حد للمقابلة فقال « ان وعثاء السفر قد اتعب مهيب افندى فهل لسموكم أن تأذنوا له فى الانصراف حتى يستريح . »

فأذن له الوالى فى ذلك وتمت المقابلة وانصرف سعيد مهيب افندى مغادراً قصر الولاية إلى منزل سامى بك الذى أعد لنزوله فيه .

وفى يوم الاثنين ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ تمت المقابلة الثانية بين محمد على وسعيد مهيب افندى .

وقد استقبل محمد على مندوب السلطان بقوله « كيف انت يا ابنى ؟ لعلك بخير ؟ هل استرحت ؟ »

فرد عليه مهيب افندى « انى بخير والحمد لله لان المشاكل والخلافات التى طالت بعض الوقت انتهت الآن برعاية مولاى السلطان ولم يعد هناك من اليوم فصاعداً نزاع ولا خلاف . ولكنى تأثرت جداً لما أشرتم إليه سموكم فى حديثنا السابق من أن بعض شروط الفرمان لا تصادف موافقتكم وأن اعلان الفرمان الشاهانى للشعب غير متيسر . »

فقال محمد على « يا ابنى ان اعلان الفرمان يولد جملة مشاكل . . » ثم أبدى ملاحظاته على بعض شروط الفرمان مثل تحديد عدد الجيش ووافق على شروط اخرى .

ولما أثار مهيب افندى موضوع ارسال أحد اولاد محمد على الى الاستانة قال محمد على « هذا كلام طيب ولكن من من أولادى أرسل ؟ هل أرسل حفيدى عباس باشا ؟ »

فقال مهيب افندى « يستحسن أن ترسلوا سموكم أحد ابنائكم ليقدم احتراماته الى السلطان ويتعرف على وزراء الباب العالى وهذا لا شك شىء يسر مولاى السلطان . »

فقال محمد على « إن كان الامر كذلك فسأرسل ابنى سعيد لأنه شاب متقف يتكلم الفارسية والعربية والفرنسية والانجليزية وهو بحار مدرب .سابعثه إن شاء الله الى الاستانة فى الربيع القادم بصحبة سامى بك . »

ثم زاد محمد على فقال « ان الفرمان ينص على أنه اذا شاء الله وخلت حكومة مصر يختار الباب العالى أحد أعضاء أسرتى ويستدعيه الى الاستانة ليعينه والياً على ولاية مصر . ولكنه من الواضح أن نصاً كهذا النص من شأنه أن يولد مناقشات وربما سبب حرباً بين أعضاء أسرتى . وانى لا أريد طالما كنت على قيد الحياة أن أعرض اسرتى الى مثل هذه المشاكل لانه اذا عين الأصغر والياً فى حال حياة الاكبر فان هذا من شأنه أن يولد بينهما توتراً يتطور مع مرور الايام الى انقسام وفوضى . »

فقال مهيب افندى « ان الله وهب كل أمرىء درجة من التمييز والحكمة مختلفة عن الاخرى . وسيوجد بين أعضاء اسرتكم من يكون أرشد من غيره واكفأ . فان أعطيت حكومة مصر الى اكفأ أولادكم وان اظهر صفات الحكمة والتمييز التى اختص بها فهذا هو الامن والاطمئنان مستقرين فى اسرتكم . إن الباب العالى فكر فى هذا قبل أن تفكروا فيه سموكم وهذه هى أيضاً الارادة السلطانية . »

فقال محمد على « لا. لا . ان الكبير لا يمكن أن يأتمر باوامر الصغير. ستنشأ الحزازات والخصومات بين أعضاء اسرتى وينتهى بهم الامر الى تفريقهم وهذا بيّن مثل ظهور الشمس . وان شاء الله وخلت حكومة مصر كيف يمكن ان يعرف من اكفأ اولادى لتبوأ الحكم ؟ »

فقال مهيب افندى « يا مولاى إن اسرتكم ليست كغيرها من الاسر هى اسرة معروفة ومشهورة وكل عضو من أعضائها معروف تمام المعرفة عند الباب العالى وعند زملائكم الوزراء . »

فقال محمد على « ليس من الممكن أن يعرف من اكفأ أعضاء اسرتى.

وبالجملة فانه من الآن فصاعداً كلما شاء الله أن تخلو ولاية مصر من واليها فأرى أن كبير اسرتى الذى يعتبر كفأ لتولى الحكم يجب أن يرشحه أعيان مصر وعلماؤها واعضاء أسرتى وسكان ولايتى بعريضة تقدم الى الباب العالى الذى يجب عليه أن يقبلها ويقلده ولاية مصر ويستدعيه الى الاستانة لذلك.»

فقال مهيب افندى «أن سموكم تريدون أن تنتقـل الولاية — كشرط مقرر — من الاكبر إلى الاكبر . ولـكن قد يصادف هذا الرأى بعض العقبات مثل ما صادف مصطفى باشـا ابن يوسف باشا بيلر باى طرابلس سابقاً الذى لم يكن كفأ للحكم فسـادت ولايته الفوضى وعين الباب العالى والياً آخر محله فى طرابلس . ولما كانت مصر من أهم الولايات العثمانية ولم يعرف أحد ماذا يمكن أن يحصل مع مرور الزمن فان الباب العالى الذى يفكر دائماً فى كل شىء رأى من المناسب أن يشترط الشرط الذى نص عليه.»

فقال محمد على « يا ابنى انك على حق ولـكن اولادى رجال مثقفون ومتزنون ولا خوف معهم من مثل هذه الصعوبات . »

فقال مهيب افندى « حقيقة يا صاحب السمو ان أولادكم الموجودين الآن على جانب كبير من الاتزان والحكمة انما يجوز ان تهوى حكومة مصر من طبقة الى طبقة بين يدى رجل غير حكيم فتسود — لا قدر الله — الفوضى الولاية ويحل الشقاق فى اسرتكم وغير هذا من المتاعب التى لا يمكن أن تتبـادر إلى الذهن الآن . والتاريخ حافل بأمثلة كثيرة على هذا وقعت قديماً . وربما كان سموكم قـد شاهد حوادث مثل هـذه لها علاقة وثيقة بالباب العالى . »

فقال محمد على « ان هـذه البلاد ملك للباب العالى فلو أن حكومة مصر وقعت يوماً فى أيدى رجل غير كفء لكان الباب العالى أول من يعلم بهذا ولوجد فى مصر من يخطره بذلك فيضع حداً سريعاً للفوضى بتقليد الولاية أحد اتباعه الجديرين بها وهذا من حقه . »

وقد حاول مهيب افندى كثيراً اقناع محمد على بالعدول عن رأيه فلم يفلح وعاد محمد على فقال « لست استطيع وانا على قيد الحياة أن اترك اسرتى معرضة للخطر وسأرجو السلطان أن يقبل طلبى . »

فنصح مهيب افندى محمد على بان لا يرفض نصوص الفرمان رفضاً باتاً وأن يكتفى بطلب تعديل بعضها عن طريق المفاوضة وقال «نحن كنا فى الاستانة على يقين من انكم لن توافقوا ابداً على هذه الشروط ولكننا كنا مضطرين الى املائها تحت ضغط الدول الاجنبية فاعملوا انتم الآن على إخراج الدول من المسألة بتحرير خطاب مبهم حتى لا تكون المسألة مسألة أوروبية فان تفاوضتم مع السلطان رأساً نلتم شروطاً اوفق . »

وانصرف سعيد مهيب افندى من سراى الولاية وعكف فى داره على تحرير تقرير مسهب [1] بالاحاديث التى دارت بينه وبين محمد على أرسله إلى الباب العالى بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ وارفق به رد محمد على باشا إلى الصدر الاعظم .وها ما جاء فى هذا الرد خاصاً بالولاية على مصر :

« تشرفت بورود خطاب سموكم الذى علمت منه بأن مبادرتى الى اثبات اخلاصى

---

(١) وقد استقينا من هذا التقرير الاحاديث التى دارت بين محمد على باشا وسعيد مهيب افندى — راجع كتاب « مصر واوروبا » تأليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ٣٢٠ وما بعدها .

وخضوعى بالفعل لمن هو ظل الله فى أرضه قد وقع لديه موقع القبول فتفضل وأعاد لى ولاية مصر مع اقرار حق الوراثة لذريتى من بعـــدى . وان الفرمان الشاهانى الذى تضمن بعض شروط خاصـة بحق التوارث ومتوج من أعلاه بالخط الشريف الهمايونى أرسل إلىّ عن يد صاحب السعادة سعيد مهيب افندى أحد كبار موظفى الباب العالى ووزير العدلية . وعملا بواجبى كأحد رعايا السلطان المخلصين أمرت بتأليف موكب شرف أرسلته لمقابلة سعادة مهيب افندى وأمرت باطلاق المدافع من الطوابى ومن السفن كما أمرت برفع الأعلام عليها وباقامة احتفالات ملأت رعايا الباب العـــالى سروراً وحبوراً ، فتضرعوا الى الله سبحانه وتعـالى بأن يحفظ الذات الشاهانيـة وأن يسبغ عليها نعمه وأياديه . وانى أدعو الله مدبر الكون الأعظم بأن يديم سيدنا ومولانا السلطان صـاحب الجلالة والعظمة والسلطنة لينشر نعمه بين الناس وتتلألأ ذاته العلية فى ملكوت العدل والانصاف .

« ومن الواضح الجلى انه مهما بذلت أنا وأولادى وأولادهم من الجهود الى حين انقراضنا جميعا للقيام بواجبات الاخلاص نحو ذات السـلطان المعظم فاننا لا يمكننا أبداً أن نظهر كما يجب ولاءنا على ما شملنا من التعطفات السـامية . على أن لى ثقة بأن صاحب الجلالة المملوء كرماً ورحمة ستحدوه مكارم أخلاقه على أن يذكر انه اذا كان خالق السموات والأرض لا يكلف نفساً الا وسعها فان السلاطين العظام الذين جبلوا على صفـات ربانية لا يقرنون أياديهم البيضـاء ونعمهم بشروط لا يمكن تنفيـذها . فلذلك أعرض هنا بكل حرية الأسباب التى تدعونى الى عدم قبول بعض الشروط .

« اما بالنسبة الى مسألة الوراثة ، فقد قيـــل بأنها تكون فى أولادى الذكور وان ولاية مصر تسند الى الشخص الذى يختـاره السلطان وأنا أيضاً أعتقد بأن الاوفق أن تـكون وراثة العرش محصورة فى أولادى الذكور . الا أن الزمن والاختبار هما وحدهما كفيلان باثبات من من الأولاد هو الأرشد والأحق . وعن هذا الأمر أرى أن الأسرة الموجودة هنا وكبار أفرادها هم الذين يعرفون من الأليق ومن الأحق . ومن الجلى بأنه اذا تقرر كشرط بأن الوراثة تنتقل الى الأكبر فالأكبر من أولادى الذكور فان الأسرة وأفرادها يطالبون بأن يقع الاختيار على أكبرهم وجلالة السلطان

يتفضل بقبول طلبهم . وعلى هذه الوتيرة يستتب النظام والامن . ومع ذلك فمن البديهى أن جلالة السلطان بما ينطوى عليه قلبه من الرحمة يود أن يستتب النظام والامن . ولهذا أرجو أن تسوى مسألة الوراثة على الوجه الذى ذكرت آنفاً . . . . » (١)

وفى المساء دعا محمد على باشا الكومودور نابيير إلى تناول العشاء على مائدته ولما علم الكومودور من محمد على بشروط الفرمان أيده فى عدم الموافقة على بعض الشروط الثقيلة ووعده بكتابة خطاب إلى لورد بالمرستون ليحمل الباب العالى على تعديلها ، وقال نابيير لمحمد على « بصفتى رجلا لا بصفتى كومودورا انصحكم بأن لا تذعنوا . »

وفى اليوم التالى ذهب مسيو كوشليه قنصل فرنسا العام فى الاسكندرية إلى قصر الولاية لمقابلة محمد على. ولما وصل إلى القصر تصادف خروج الكومودور نابيير - وقد كان مدعوا فى هذا اليوم ايضاً إلى تناول العشاء على مائدة الوالى - .وكانت علائم التفكير العميق بادية على وجه محمد على وكان متحصناً فى سكوت أحرج موقف قنصل فرنسا ثم خرج الوالى من سكوته وبادر القنصل بسؤال القاه عليه قائلا « هل تلقيت اخباراً جديدة من الاستانة ؟ »

فعرض عليه القنصل خطاباً تلقاه من سفارة فرنسا فى الاستانة مذكور فيه أن السفارات الاجنبية تلقت فى يوم ١٣ فبراير منشوراً من الباب العالى جاء فيه « أن محمد على اظهر بالفعل خضوعه وأن المسألة المصرية انتهت بهذا وأن الحصار رفع عن مصر وفض الخلاف وزالت الصعوبات التجارية . »

---

(١) « مصر واوروبا - الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ٣٣٣ وما بعدها

فقال محمد على « أنتم لا تدرون من هذا الامر شيئاً . ان الباب العالى يمنحنى ولاية مصر بطريق التوارث بشرط أن يحفظ لنفسه حق اختيار خلفى من بين أعضاء اسرتى . فما هو مصير وصيتى وقيمتها ؟ . . . ان كل ابناء مصر قد رجعوا الآن اليها ولم يبق واحد منهم فى سوريا [1] وان من حقهم أن يقولوا ان كانوا يرضون بضياع ثمرة كل ما عملته لاجلهم . »

وكان حاضراً هذا الحديث سليم باشا قائد لواء المدفعية الذى كاف بحامية الاسكندرية . فالتفت محمد على اليه قائلا « انك لازلت فتى وانت تحسن المبارزة بالسيف . ولكنك سترانى اعطيك فيها دروساً . »

فقال مسيو كوشليه « انه يجب التفكير ملياً يا مولاى قبل امتشاق الرمح ثانية وانى أرى أن سموكم فى مشغل مع سليم باشا ولذلك اتركم لمشاغلكم . »

ثم خرج مسيو كوشليه مع ارتين بك المترجم الأول وذهب إلى دار القنصلية لتحرير تقرير بهذا المعنى أرسله إلى مسيو جيزو وزير خارجية فرنسا بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ .

وفى يوم ٢٧ فبراير استقبل محمد على مسيو كوشليه مرة ثانية وحادثه فى أمر « الخط الشريف الهمايونى . »

فقال محمد على « ان السلطان املى هذه الشروط تحت ضغط الدول بناء على نصائح بعض المنافقين . ان محمد على واولاده ليسوا بشىء يذكر ومن الميسور أن يفرق بينهم ويقضى عليهم ولكن من الصعب استبدالهم بغيرهم فى مصر . »

---

(١) وكان ابراهيم باشا قد عاد من سوريا صباح هذا اليوم ووصل الى دمياط

ثم دار الحديث حول بعض نصوص الفرمان فنصحه مسيو كوشليه بالتؤدة والحلم فقال محمد على « هذا هو الطريق الذى ساتبعه . انى كتبت إلى الصدر الاعظم خطاباً أظهرت له فيه خضوعى وولائى — وساوافيك بصورة منه — وابديت فيه ايضاً ملاحظاتى . وانى ساحاول انتهاج جميع الوسائل الودية . فاذا ارغمونى ساقبض بيدى على طبنجتين اصوب واحدة على الذى يحاول القبض علىّ واصوب الاخرى على نفسى للقضاء على حياتى. انى لست اهلا لتحمل الذل الذى يريدونه لى.» ثم زاد فقال « ان نابليون رضخ لاحكام القضاء والقدر ، أما أنا فلا يمكننى ذلك . »

وفى يوم ٢٨ فبراير سافر محمد على إلى القاهرة للتشاور مع أعضاء اسرته .

وفى يوم أول مارس ابحرت الباخرة « بيكى شوكت » قافلة إلى الاستانة حاملة تقرير سعيد مهيب افندى ورد محمد على باشا .

وفى مساء اليوم نفسه وصل محمد على باشا إلى القاهرة . وفى صباح اليوم التالى أطلقت المدافع احتفاء بمقدمه . وقد انعكف طول هذا اليوم فى قصره بشبرا . وفى يوم ٣ مارس زار محمد على ابنه ابراهيم باشا فى قصره الخاص وترأس هنالك اجتماع الاسرة العلوية كما ترأس أيضاً اجتماعاً عقده الاعيان وكبار رجال الجيش. وفى صباح يوم ٤ مارس زار محمد على القلعة واستقبل فيها رؤساء الجيش غير النظامى. ثم عاد محمد على إلى الاسكندرية فى يوم ١٥ مارس.

أما سعيد مهيب افندى فقد بقى فى الاسكندرية منتظراً تعليمات الباب العالى .

المرحلة الأخيرة من أزمة المسألة المصرية

(مارس سنة ١٨٤١ — يونيه سنة ١٨٤١)

على أثر علم مندوبى الدول المتحالفة المجتمعين فى لنـدن بهيئة مؤتمر بالاعتراضات التى أبداها محمد على باشا على بعض نصوص فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ اجتمعوا يوم ٥ مارس سنة ١٨٤١ ووضعوا المذكرة الآتية :

« قد اجتمع مندوبو دول النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا والباب العالى للمداولة فى التقارير الواردة من الاستانة حتى ٤ فبراير فظهر من التبليغات التى تبودلت بين وكلاء الدول الاربعة المتحالفة ووزير الباب العالى — أولا — ان محمد على أبدى خضوعه لمليكه بدون أن يقترح لذلك شرطاً والتمس العفو — ثانياً — انه برهاناً على خضوعه قد رد الأسطول العثمانى وسلمه الى المندوبين الذين عينتهم الحضرة السلطانية فغادر الأسطول ميناء الاسكندرية ودخل الى خليج مرمرة — ثالثاً — ان العساكر المصرية جلت جميعها عن سوريا — رابعاً — ان سلطة الحضرة الشاهانية الشرعية أعيدت فى سوريا وجزيرة كانديه — خامساً — ان الحضرة السلطانيـة قبلت خضوع محمد على ومنحته وأولاده العفو المطلق — سادساً — ان الحضرة السلطانية انقادت لآراء حليفاتها فأعلنت فى الوقت نفسه أن فى نيتها اعادة محمد على الى منصبه على ولاية مصر مع حق توارث أولاده هذه الولاية من بعده . وبهذا تكون الشروط التى اقترحتها تعليمات ١٥ اكتوبر ومذكرة ١٤ نوفمبر قد تنفذت إذ أن والى مصر أبدى خضوعه ورد الأسطول وأخلى مقاطعة أطنه وسوريا وجزيرة كانديه وأصدر أوامره برد الحرمين الشريفين. وقد منح العفو بعد أن رجع الى واجباته وتمت طاعته. وكذلك قد تحقق الرجاء المعقود الموضح فى المذكرة المشتركة المقدمة الى شكيب افندى فى ٣٠ يناير . والنصائح التى أبداها ممثلو الدول الأربعة قبلتها الحضرة السلطانية الفخيمـة بما لها من الثقة فى ولاء حليفاتها لها وكان برهانه ما أبدته الدول الاربعة من الاشتراك فى العمل على مساعدة الباب العالى . وبناء على النصائح المذكورة أظهرت الحضرة السلطانية عزمها على اصدار فرمان بتولية محمد

على ولاية مصر بطريق التوارث مؤسسة هذه الولاية على الشروط المبينة فى ملحق اتفاق ١٥ يوليه. ومن الواجب تبليغ هذا الفرمان الى سفير الدولة العثمانية فى لندن واعلانه لممثلى الدول الاربعة بعد تصديق الحضرة السلطانية عليه . وبناء على ما ذكر قرر المندوبون وجوب رجوع قناصل الدول الاربعة العموميين الى الاسكندرية بعد أن رحلوا عنها بسبب الحوادث التى نشأ عنها تركهم مراكزهم. لأن الاحوال الحاضرة موافقة لرجوعهم اليها . وسيتفق ممثلو الدول الاربعة المذكورة فى الاستانة مع الباب العالى فى هذا الشأن فيحددون الوقت الذى يسافر فيه هؤلاء القناصل الى الاسكندرية .» (١)

ولما ابلغ شكيب افندى سفير الدولة العلية فى لندن ممثلى الدول الاربعة الفرمان الصادر بتقليد محمد على ولاية مصر اجتمع ممثلو الدول فى يوم ١٣ مارس سنة ١٨٤١ وحرروا مذكرة سلموها إلى السفير العثمانى هذا نصها :

« تشرف الموقعون ادناه باستلام المذكرة المؤرخة ١١ الجارى التى بشرهم شكيب افندى فيها بابداء محمد على شعائر خضوعه وقيام الحضرة السلطانية الفخيمة بانجاز وعدها وارجاعه بشروط معلومة الى منصب الولاية بطريق التوارث . وقد ابلغ السفير العثمانى هذه البشرى لممثلى الدول الأربعة المتحالفة وأعلنهم بالفرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمذكرة التى قدمها رشيد باشا لممثلى الدول الأربعة فى الاستانة مبشرة بانحسام المسألة المصرية . فيعتبر الموقعون أدناه واجبا عليهم أن يظهروا للسفير العثمانى باسم دولهم عظيم سرورهم بهذه البشرى التى حسمت المسألة الشرقية بصورة نهائية وحققت فى الوقت نفسه تمام ماقصدته الدول الموقعة على معاهدة ١٥ يوليه وتمنته من سياستها التى اتبعتها فى المسألة المذكورة . وقد لبت سلفا الدول الأربعة المذكورة سؤال الباب العالى وقررت وجوب رجوع قناصلها العموميين الى الاسكندرية . وقد كلفت فى مذكرتها المؤرخة فى ٥ مارس وكلاءها فى الاستانة بأن يتفقوا مع الباب العالى على تحديد الوقت الذى يرجع فيه القناصل الى مصر . أما فيما يتعلق بتفصيلات ادارة مصر الداخلية التى ذكرت فى الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير فقد تلقى الموقعون أدناه تحريرات من الاسكندرية مؤرخة فى ٢٤ من ذلك الشهر تنبىء بأنه قد تمت معظم الأمور المذكورة

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تاليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٠

وبالفعل وافق محمدعلى بدون ابداء أى احتجاج أو تحفظ على ان جميع المعاهدات والقوانين العثمانية واجبة الاجراء والاتباع كما هى جارية فى سائر الممالك العثمانية.وقد خضع لأوامر الباب العالى بشأن نظام سك النقود وطريقته وجمع العساكر وملبوساتهم وانشاء السفن الحربية . وعاد فوضع القوات المصرية البرية والبحرية - التى حدد له الباب العالى عددها - تحت أوامر الحضرة السلطانية وهو بعبارة أخرى قد أصبح اليوم فى نظر الباب العالى كأحد رعاياه متقلدا ولاية هى جزء من الممالك العثمانية . واذا انتهينا من هذا المبدأ الذى كانت معاهدة لندن مكلفة بترتيبه لم يعد باقيا الا أن تقوم السلطنة السنية بما كان متعلقا بها وحدها وهو ان تحسم المسائل المتعلقة بالادارة الداخلية لأنها لم تنظم بعد وأن تراعى أمانى محمد على التى عرضها على الأعتاب الشاهانية بهذا الشأن . على أن حسم المسائل المختصة بالادارة الداخلية هو اليوم من اختصاص الحضرة السلطانية وحدها دون سواها فلتحسمها سدتها الملوكية مع مراعاة ماقد عرضه محمد على باشا على أعتابها من الأمانى . ولا يتعرض الموقعون ادناه للبحث هنا فى هذه المسائل لأن ذلك ليس من اختصاصهم بل يقتصرون على ذكر المبادىء التى أسسوها فى مذكرتهم المقدمة للسفير العثمانى بتاريخ ٣٠ يناير وهى مبادىء مؤسسة على الشروط المدونة فى ملحق معاهدة ١٥ يوليه وواجب اتخاذها كدستور للايضاحات الودية التى ربما يرى وكلاء الدول لزوما لتبيانها للباب العالى . والموقعون ادناه على يقين تام بأن مايبدونه من الملاحظات عن قصد خالص فى حب السلام انما تتقبله الحضرة السلطانية بنفس العطف الذى كانت وما زالت تتلقى به آراء الدول حتى الآن فانها قدرت هذه الآراء الخالصة المنزهة عن كل غرض حق قدرها وأتمت من فيض مراحمها عمل الصلح الذى تكفلت حليفاتها به وساعدتها على انجازه . »[1]

وفى ١٩ ابريل سنة ١٨٤١ أرسل الباب العالى إلى الدول مذكرة هذا نصها :

« إن الحضرة السلطانية الفخيمة تلقت ماتعطفت عليها به الدول المتحالفة من النصائح هذه الدفعة أيضاً وبمناسبتها قد منحت محمد على إحساناً جديداً هو التكرم منها باعطائه الامتيازات الآتية .ولكنها قد اشترطت عليه الانقياد التام إلى جميع الوثائق والمعاهدات المبرمة حالا والتى ستبرم استقبالا فيما بين الباب العالى والدول المتحالفة . وعلى ذلك

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تاليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٢

أصبحت ولاية مصر تنتقل بالارث لأولاد محمد علي وأولاد أولاده أولاد أولاده الذكور بحيث يتولى الأكبر فالأكبر. فيقلده الباب العالي منصب الولاية كلما خلى هذا المنصب من وال. وقد تنازل الباب العالي عن ربع إيرادات مصر. وسيعين فيما بعد قيمة الخراج الواجب على ولاية مصر دفعه وترتيب مقداره وطريقة تحصيله بما يناسب حالة إيرادات الولاية المذكورة. أما فيما يختص بالرتب المختلفة في العسكرية المصرية فرخص لمحمد علي باشا أن يمنحها من نفسه حتى رتبة الأمير الاى فقط أما ما فوقها من الرتب فيجب عليه أن يعرضها على الباب العالي. أما ما كان متعلقاً بالادارة الداخلية وكان اتباعه واجباً في مصر كما هو متبع في سائر الممالك العثمانية فيظهر أن محمد علي لا يريد التكلم بشأنه بما ينبغي من الصراحة مع كونه قد سبق تقرير ذلك في ملحق معاهدة المحالفة. ولكن كي لا يدع الباب العالي سبيلا للدول المتحالفة بالتضرر منه بأمر من الأمور كما لو حدث أن ارتكب محمد علي في المستقبل أعمالا مخالفة لنقطة مهمة مسندة على المعاهدة المذكورة فقد قرر وزراء الباب العالي والحالة هذه أمراً مهماً هو أن تطلب بادىء ذي بدء الايضاحات والتقارير الصريحة بهذا الصدد. ولذلك تحرر هذا لسعادتكم رجاء إعطاء الايضاحات والتقارير المذكورة. » (١).

وفي ٢٩ مارس سنة ١٨٤١ استقال رشيد باشا وزير الخارجية العثمانية — الذي كان يأتمر باوامر مستر بونسنبي سفير بريطانيا في الاستانة وعدو محمد علي اللدود الذي كان يحرض الباب العالي بوساطة رشيد باشا على الوقوف في وجه مطالب والي مصر —. وتولى رفعت باشا شؤون وزارة الخارجية وتعهد بتعديل فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١.

ولما تلقى ممثلو الدول مذكرة الباب العالي اجتمعوا في يوم ١٠ مايو سنة ١٨٤١ في لندن ووضعوا مذكرة جاء فيها بصدد الكلام على مسألة توارث العرش ما يأتي:

« يتشرف الموقعون أدناه باستلام المذكرة المؤرخة في ٢٧ ابريل التي طلب فيها سعادة

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٣

شكيب أفندى سفير الباب العالى اشتراك الدول المتحالفة مع حكومة الحضرة السلطانية فى إزالة المصاعب الناشئة عن تأويل بعض الشروط المدرجة فى فرمان ١٣ فبراير الأخير الصادر بقصد حسم المسائل الشرقية نهائياً . أما الأحكام المذكورة فتتعلق بالثلاث مسائل الآتية : أولها مسألة التوارث وثانيها مسألة تعيين الخراج وثالثها مسألة منح الرتب العسكرية . وقد تقررت المسائل الثلاث المذكورة فى معاهدة ١٥ يوليه المبرمة بين الباب العالى والنمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا . وقد استعان الموقعون أدناه بالمعاهدة الآنفة الذكر فى المذكرتين المؤرختين فى ٣٠ يناير و ١٣ مارس المقدمتين لسعادة سفير الدولة العثمانية . وبناء على هذه المعاهدة نفسها تبادر الدول المشار اليها إلى إعطاء سعادة شكيب أفندى الايضاحات الآتية :

«عن مسألة التوارث — ان جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما كانت قد أظهرته من الاراء عند بداية الأزمة المتعلقة بالمسائل الشرقية فتركت لمحمد على وعائلته إدارة ولاية مصر ما داموا مستحقين هذا الاحسان وقائمين بتنفيذ الشروط المقترحة عليهم بأمانة . وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالارث من عضو إلى آخر من عائلة محمد على . فتقرر أن يقلد الباب العالى منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالى السابق . وبناء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير . وفضلا عن ذلك فقد أعفت الحضرة السلطانية الوالى من التوجه إلى الاستانة ليتقلد منصبه . وكذلك أعفى الباب العالى ابراهيم باشا أيضاً من ذلك فى حالة ما اذا ورث الولاية عن أبيه ، فيرسل فرمان تقليده الولاية إلى مصر . وأبلغ الباب العالى الدول المتحالفة الطريقة التى اختارتها الحضرة السلطانية بشأن إدارة ولاية مصر الممنوحة لعائلة محمد على بالتوارث . فبمقتضى ذلك ووفقا للعادات المرعية فى الممالك العثمانية كان ابراهيم باشا وهو أكبر أولاد محمد على الوارث بعد أبيه لولاية مصر . وكذلك بمقتضى القاعدة نفسها يجب أن يعتبر كبير العائلة بعد ابراهيم باشا وارثا للولاية . هذه قاعدة عامة ترى الدول المتحالفة انها أكثر فائدة لمصلحة الباب العالى وأكثر موافقة لسنن المملكة العثمانية وتقاليدها . ولما أجابت الدول على السؤال الذى طرحه عليها سفير الدولة العثمانية من قبل حكومته كان من المحقق لديها ان أمر التنصيب على ولاية مصر انما هو من اختصاص الحضرة السلطانية دون سواها وان هذا الحق من الواجب اتباعه كلما تقلد وال هذا المنصب . وأخيرا ان هذه التولية الصادرة من السدة الملوكية

هى التى يتولد منها الحق الذى كان بموجبه لكل وال أن يدير ولاية مصر باسم الحضرة السلطانية لأن الولاية المذكورة جزء من الممالك العثمانية ... »[1]

لما رأى الباب العالى من المذكرات التى وضعها ممثلو الدول المتحالفة فى لندن انهم يعطفون على مطالب محمد على ويطلبون من السلطان تعديل فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أصدر فرماناً آخر بهذا التعديل وابلغه إلى ممثلى الدول طالباً اليهم ابداء ملاحظاتهم على صيغته النهائية . فاجتمع ممثلو الدول فى سراى محمد رفعت باشا وزير خارجية الباب العالى فى ٢٢ مايو سنة ١٨٤١ ووضعوا مذكرة هذا نصها :

« نحن الموقعين أدناه ممثلى الدول الأربعة المتحالفة مع الباب العالى نقرر انه بناء على طلب الباب العالى الصريح اننا بعد ماعلمنا بمشروع فرمان التولية الجديد المزمع ارساله الى والى مصر محمد على باشا لم نجد فيه شيئا يمكن أن يكون محل أى اعتراض من جهتنا . وبناء عليه لم يبق لنا أى طلب قبل الباب العالى اللهم الا أن نطلب منه ارسال هذا الفرمان الى الباشا المذكور بأسرع وقت ممكن . »[2]

وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٤١ أرسل الصدر الأعظم الى محمد على باشا خطاباً قال له فيه :

« اطلعت الذات الشاهانية على رد سموكم المؤرخ ٦ محرم (٢٨ فبراير) وفيه بعض ملاحظات وبعض طلبات . وبما جبل عليه السلطان من العطف عليكم وعملا بمقترحات الدول المتحالفة تفضل جلالة مولانا السلطان وقبل طلباتكم فمنحكم حق الوراثة . وبدلا من أن تكون متروكة للاختيار تقرر أن تنتقل إلى أولادكم الذكور الأكبر سناً فالأكبر سناً ، وبدلا من توريد ربع ايراد ولاية مصر يصير تعيين الويركو السنوى المفروض على حكومة مصر بمبلغ ثابت معين ...... »

---

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تاليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٣

(٢) « مصر واوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » ادوار دريو الجزء الخامس صحيفة ٩٧

الى أن قال :

« ان الوالى الجديد الذى يخلف سلفه يجب عليه اذا شاء السلطان أن يتوجه الى دار السعادة ليتسلم براءة إسناد الولاية اليـــه وليؤدى واجب الولاء والاخلاص ويقدم تشكراته الى الذات العلية السلطانية .

« ها هى النعم التى فاضت بها مراحم الذات السلطانية والأوامر التى أمرت بها وفقاً للقرار الذى اتخذه وكلاء الدول المتحالفة .وان الخط الشريف الذى يتضمنها وكذلك الفرمان الآخر الخاص بالويركو قد أرسلا مع مستشار الدولة كمال افندى الى سعيـــد مهيب افندى وزير العدلية الموجود الآن بالاسكندرية والذى سيكون له شرف تسليمها اليكم .

« ان هذه الأدلة المتوالية على تعطفات الذات الشاهانية بما انها تعطفات لم يسبق لها مثيل فان وزراء الباب العالى يعتقدون بأنكم ستقدرونها حق قدرها ويؤملون بأنه ازاء اعترافكم بجميل هذه التعطفات ستبذلون جهودكم لاثبات ولائكم وخضوعكم . وبصفتكم أحد أعاظم وزراء الدولة تتشاورون معهم لتحققوا معاً ما فيه مصلحة مولانا السلطان ومصلحة الحكومة . وان دعواتهم لحفظ وصون الذات العلية السلطانية ودوام رفاهيتها انما يشفعونها دائماً بمثلها لسعادتكم ورفاهيتكم . . . »[1]

وفى مساء يوم ٧ يونيه سنة ١٨٤١ وصلت الباخرة الروسية «سالك» الى ميناء الاسكندرية وعلى ظهرها كمال افندى مندوب الباب العالى المكلف بتسليم الفرمان المعدل الى سعيد مهيب افندى وفرمان جعل الويركو ٨٠٫٠٠٠ كيس ابتداء من رأس السنة .

وفى يوم ٨ يونيه استقبل محمد على باشا مهيب افندى وكمال افندى واطلع على الفرمانين ، فقبل الفرمان الأول وأعاد الفرمان الثانى الى مهيب افندى قائلا ان موارد مصر لا تسمح بوضع ٨٠٫٠٠٠ كيس تحت تصرف السلطان

(١) « مصر واوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الخامس صحيفة ١١٧

لأن هذا مبلغ طائل . غير انه قرر أن المسألة بوجه عام تعتبر فى حكم المنتهية وأن فرمان التولية سيتلى على الشعب .

وفى صباح يوم ١٠ يونيه استقبل محمد على وكبار رجالات مصر مندوبى الباب العالى فى الصالة الكبرى بقصر رأس التين . وتقدم مهيب افندى بين يدى محمد على وسلمه الفرمان فأخذه محمد على ورفعه الى شفتيه ثم الى جبينه وسلمه الى سامى بك سكرتيره الخاص الذى أخذ فى تلاوته بينما حلى محمد على صدره بالنيشان المنعم عليه به من السلطان . وكانت المدافع تطلق طلقاتها من الطوابى ومن السفن . ولبست مدينة الاسكندرية ثوب الأعياد فرفرفت الأعلام على مبانيها وسرى فى الشعب السرور الشامل . وهانص الفرمان المؤرخ أوائل ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ :

« ان خضوعكم الأخير وتأكيدات اخلاصكم وأمانتكم التى أبديتموها لأعتابنا الملوكية وما أظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا السلطانية وحكومتنا الشاهانية كل هذا ملأنا سرورا . فبناء على ذلك وعلى مالكم من الاختبار والدراية فى أحوال مصر وأمورها ولقيامكم فى ولايتها مدة طويلة كان أملنا وطيدا بأنكم قد استحققتم احساننا اليكم وثقتنا بكم . ولا ريب عندنا بأنكم تقدرون تعطفاتنا السنية حق قدرها وانكم اعترافاً بهذه الاحسانات ستبثون فى أولادكم ما اتصفتم به من تلك الصفات الحميدة . هـذا واننا قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهمايونى ولاية مصر بحدودها القديمة كما هى مرسومة فى الخريطة المختومة التى أرسلها اليكم صدرنا الأعظم . وقد أضفنا على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فاقترحنا عليكم فى ذلك الشروط الآتية : متى خلى منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الأكبر فالأكبر من أولادكم وأولاد أولادكم ونسلكم الذكور . أما تقليدهم الولاية فتصدر دائمـا من الباب العالى. واذا حدث أن انقرضت ذريتكم الذكور حق لبابنا العالى أن يعين شخصا آخر للولاية المذكورة وليس فى مثل هذه الحالة لأولاد بناتكم الذكور حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالارث . نعم انه مسموح لولاة

مصر حق توارث الولاية إلا أنهم فيما يختص بالرتب والتقدم فى نفس درجة سائر وزرائنا وبمثابتهم فيعاملهم بابنا العالى كمعاملة وزرائه فيحصلون على ذات الألقاب المعطاة لسائر ولاة ممالكنا. ان القواعد الموضوعة لأمن الأشخاص والأموال وصون الشرف والعرض الذاتى من المبادىء التى قدستها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانة وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التى ستبرم بين الباب العالى والدول المتحابة يقتضى أن تكون جميعها نافذة بكامل أحكامها فى ولاية مصر وكل النظامات التى سنها أو سيسنها الباب العالى تكون أيضاً مرعيـــة الاجراء فى ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحق فقط. وتتحصل الأموال والضرائب فى الديار المصرية باسمنا الشاهانى. وحيث أن المصريين هم رعايا بابنا العالى ومن المقتضى وقايتهم من كل فعل اكراهى فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعهـــا تتبع فى تحصيلها نفس القاعدة العادلة التى تستعملها حكومتنا. فاذا حل أجل دفعها وجب التيقظ فى أمر تحصيلها تماماً بنسبة الضرائب ورسوم الجرك والعشور وباقى الايرادات المعينة قيمتها فى فرماننا الملوكى المخصوص الصادر بذلك. وحيث أن العادة جارية بأن ترسل مصر سنوياً غلالا وبقولا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة فيداوم إرسال عين هذه الحاصلات إلى المدينتين المقدستين. ولما كانت حكومتنا السنية عقدت العزم على تحسين حالة مسكوكاتها التى هى روح المعاملات فتجعلها فى حالة تكفل فى المستقبل ثبات قيمتها الاسمية الشرعية والمتداولة وعدم تغييرها أذناكم بموجب فرماننا هذا الملوكى بأن تكون نقوداً فى مصر ينقش على الفضية منها والذهبية اسمنا الخاقانى وتكون جميعها مشابهة بالهيئة والقيمة للنقود السلطانية المضروبة فى الاستانة العلية. وحيث أن ثمـانية عشر ألفاً من الرجال يكفون لادارة ولاية مصر الداخلية فلا يسوغ أن تتعدوا هذا المقدار من العساكر بأى سبب كان ولكن لما كانت قوات مصر البرية والبحرية معدة بنوع خاص لخدمة الباب العالى فلا بأس من زيادة هذا العـــدد فى أوقات الحرب بمـا تراه حكومتنا مناسبا. وبمقتضى أحكام إحدى النظامات الجارى العمل بموجبـــه تستخدم العساكر المجموعة جديدا فى سائر ممـالكنا المحروسة خمس سنوات فاذا مضت يستبدلون بسواهم. بناء على ذلك صار من اللازم أن يتبع نفس هذا النظام فى ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما كان متعلقا بمدة الخدمة العسكرية واستعمال قصارى العدل فى معاملة الجنود. ومن الواجب أن ترسل ولاية مصر ٤٠٠ رجل سنويا للاستانة على انه يقتضى أن لا يكون هناك

فرق بين النيشانات والرايات المستعملة فى جندية مصر وبين ماتستعمله عساكرنا منها فى سائر الممالك العثمانية وأن يلبس ضباط البحرية المصرية نفس العلامات التى يلبسها ضباط البحرية العثمانيين وأن تكون رايات السفن المصرية مماثلة لنفس رايات السفن العثمانية. ومن ثم لوالى مصر أن يرقى ضباطه البرية والبحرية حتى رتبة أميرالاى أما الترقى لما فوق هذه الرتبة كرتبة الميرلوا والفريق فمن الضرورى أن تطلبوا رضانا الملوكى وتحصلوا على أوامرنا الشاهانية بشأنه. وليس لولاة مصر فى المستقبل أن ينشئوا ولا سفينة واحدة قبل حصولهم على رضاء الباب العالى وعلى رخصة صريحة منه فى ذلك. وهذه الشروط جميعها مرتبطة كل الارتباط بحق التوارث فاذا لم ينفذ منها شرط واحد يبطل حينئذ حق التوارث المذكور ويزول فى الحال. هكذا اقتضت ارادتنا السنية فى كل ماسبق ايراده فلابد لكم ولأولادكم وذريتكم أن تقدروا إحساننا الملوكى فى هذا الخصوص حق قدره فتبذلون قصارى جهدكم فى سبيل تنفيذ الشروط المدرجة فى فرماننا هذا الملوكى بغاية الدقة وتتجنبون بمزيد الاعتناء كل ماكان شبيها بالمقاومة وتشتغلون بلا انقطاع فيما يؤدى الى سعادة أهالى مصر وراحتهم وتحمونهم ضد كل مظالم وتكدير. وكل ماوقع من المسائل المهمة متعلقة بولاية مصر اطلبوا من بابنا العالى أوامره بشأنها »(١)

وفى صباح يوم ٢٦ يونيه سنة ١٨٤١ أبحرت الباخرة المصرية «النيل» من ثغر الاسكندرية الى الاستانة وعلى ظهرها سعيد مهيب افندى وكمال افندى. وقد انتهز محمد على فرصة سفر مندوبى الباب العالى فسلم الى مهيب افندى خطاباً منه الى الصدر الأعظم و١٠٫٠٠٠ كيس الى الباب العالى خصما من أصل الويركو. وها نص خطاب محمد على الى الصدر الأعظم المؤرخ ٢٥ يونيه سنة ١٨٤١ :

« تشرفت بورود كتاب دولتكم الذى بشرنى فيه بانه مرسل من لدن شورى الدولة كمال افندى الى ناظر العدلية الموجود هنا لتسليمه خطا شريفا موجها لى حاويا الشروط الآتية : إننى تثبت على ولاية مصر مع التفويض بانتقالها إلى ذريتى الذكور من أكبر إلى

(١) « قاموس الادارة والقضاء» تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٥

أصغر أولادى . وانه إذا حدث فى المستقبل أن خلا منصب الولاية من وال تنتقل الولاية حينئذ إلى الذكور من ذريتى من أكبر أولادى إلى أصغرهم فيثبت الباب العالى وراثتهم . ثم قيل ان أحكام خط كلخانة الشريف وجميع العهود المبرمة وتلك التى ستبرم مع الدول المتحالفة تنفذ بكاملها فى مصر . وكذلك تكون نافذة فى مصر جميع القوانين الادارية المسنونة والتى ستسن فى المملكة العثمانية مع مراعاة ما تستلزمه الظروف المحلية من التعديلات فيها . وقيل أيضاً ان الضرائب والعشور والايرادات تتحصل فى مصر باسم الحضرة السلطانية الفخيمة بناء على القاعدة العادلة المتبعة فى الباب العالى وان الخراج السنوى المبين فى فرمان ملوكى آخر يؤدى فى أوقات معلومة وان الغلال والبقول التى اعتادت الحكومة المصرية ارسالها سنويا إلى المدينتين المقدستين (مكة والمدينة) يستمر ارسالها فى أوقاتها وان ترتيب قيمة النقود وهى مسألة كبيرة الأهمية ستنظم بمعرفة الباب العالى بطريقة لايعود يحتمل معها حدوث أى تغيير فى قيمتها الاسمية وان من الواجب والحالة هذه أن تكون النقود الفضية والذهبية المأذونة ولاية مصر بضربها مشابهة تماما للنقود المسكوكة فى الضربخانة السلطانية. وان فى زمن السلم تكفى ثمانى عشر الفا من الرجال لخدمة مصر الداخلية وانه لايسوغ تجاوز هذا العدد الا فى حالة ما إذا اقتضت الأحوال فى أوقات الحرب زيادة عدد قوات مصر البرية والبحرية لأنها قوات معدة لخدمة الباب العالى. وان مدة خدمة العساكر يراعى فى ترتيبها قواعد العدل وعوائد الأهالى وان رايات العساكر المصرية ونيشاناتها يجب أن لا تختلف عن نيشانات وعلامات الجنود العثمانية وكذلك لا ينبغى أن تختلف نيشانات وعلامات ضباط البحرية المصرية ولا رايات السفن المصرية عما كان مستعملا منها فى الاستانة العلية . وان من اختصاص ولاة مصر ترقية ضباط الجيش والبحرية حتى رتبة أميرالاى وما فوق هذه الرتبة يرجع الأمر فيه للارادة السلطانية وهى تصدر أوامرها بهذا الخصوص . وأن لاتنشىء ولاية مصر سفينة واحدة بدون تصريح الحضرة السلطانية .

« فبعد أن قدمت الفا من التشكرات على ماشملنى من الاحسانات الملوكية السامية اشتغلت باستلام الخط الشريف الهمايونى بما لاق به من شعائر الاحترام والشرف وقد رافقه موكب عظيم من محل اقامة مهيب افندى حتى سراى الولاية وعندما لمحته واصلا سعيت لاستقباله بملء المنة وفريد التبجيل فتلقيته بيدى ورفعته باحترام نحو شفتى

وبعد أن علق الوزير المشار اليه الوسام الشريف المحسن على به على صدرى فض الخط الشريف وتلى على الجمهور أمام كل العلماء ورؤساء الأديان والقضاء وعبيد الباب العالى فأعرب الكل عن امتنانهم وبسطوا أكف الأدعية بخلود السلطنة العثمانية و إطالة أيام الحضرة الشاهانية . ولكى يشترك جميع رعايا السلطنة السنية بالسرور الذى سببته تلك البشرى السعيدة ولكى تعم الدعوات بدوام السلطنة السنية أمرت باطلاق المدافع مرارا عديدة فى الأسكندرية من الطوابى والقلاع ومن السفن مع رفع الرايات عليها وكذلك قد أطلقت المدافع فى مصر وباقى المدن دلالة على الابتهاج . نعم اننى لو صرفت قواى جميعها فى سبيل معرفة الاحسانات الملوكية والتشكر إلى الحضرة الشاهانية لم تكن تشكراتى هذه وامتنانى لتوازى مقدار الانعامات السلطانية التى شملتنى . غير اننى أتباهى وأعد نفسى سعيداً إذا تمكنت من تكريس الأيام الباقية من حياتى لخدمة الذات الشاهانية ومن المحقق عندى انى أكون بذلك قد قمت بواجب مقدس أستحق معه السعادة فى الدنيا وفى الآخرة فأقوم بأمانة واستقامة بتنفيذ الشروط المشروحة فى الفرمان الهمايونى الآنف الذكر وأولادى وذريتى من بعدى يجدون فى ذلك قاعدة عامة يسيرون عليها ليكونوا من التوابع الخاضعين للباب العالى وتكون أمنيتهم الوحيدة كأمنيتى ألا وهى بذل ما فى وسعهم ليستحقوا فى كل زمان ومكان إنعامات السلطنة السنية . تلك هى الشعائر التى دعتنى لتسطير كتابى هذا بمناسبة رجوع مهيب افندى إلى الاستانة العلية ليتشرف بتسليمه اليكم فاذا وصلكم أتوسل اليكم أن تلتمسوا لى دوام عطف الحضرة الشاهانية على ولو لم أكن مستحقاً هذه النعمة مع دوام ما عودتمونى عليه دولتكم من العطف نحوى واستمرار التفاتكم فانها عزيزة عندى وثمينة . »

وفى أول يوليه سنة ١٨٤١ سافر محمد سعيد بك نجل محمد على باشا على ظهر الباخرة المصرية « رشيد » من الاسكندرية الى الاستانة يصحبه سامى بك اليسكرتير الخاص لمحمد على وأخذ معه هدايا ثمينة ليقدمها باسم محمد على باشا الى السلطان والى حرم السلطان والى رجال الباب العالى ، فتوثقت بذلك العلاقات بين الباب العالى ومحمد على باشا وعادت الروابط الودية الى ما كانت عليه وانتهت ازمة المسألة المصرية وأسدل عليها الستار.

وفى خلال مدة اقامة محمد سعيد بك وسامى بك فى الاستانة أنعم السلطان عبد المجيد عليهما برتبة الباشوية .

وفى يوم ١١ اكتوبر سنة ١٨٤١ وصل محمد سعيد باشا وسامى باشا الى القاهرة عائدين من الاستانة برفقة توفيق بك سكرتير خاص السلطان ومندوبه . وقد استقبلوا بين مظاهر الابتهاج والسرور . وواصل موكبهم سيره فى شوارع القاهرة حتى بلغ القلعة حيث كان محمد على باشا ينتظرهم يحيط به كبار رجال الدولة . وبعد تبادل التحيات اجتمع الجميع فى الصالة الكبرى التى تتلى فيها عادة الفرمانات الشاهانية. فأخذ فى تلاوة الفرمان الذى أنعم به السلطان عبدالمجيد على محمد على باشا برتبة « الصدارة » وقدم توفيق بك الى محمد على باشا — تذكاراً لعودة العلاقات الودية بين الباب العالى ومحمد على — سيفاً مرصعاً بالاحجار الكريمة هو سيف السلطان محمود الذى قهر ابراهيم باشا جيشه فى موقعة نزيب المشهورة . وفى هذا الاهداء مغزى : سيف المغلوب الى الغالب . وبلغ توفيق بك تحيات السلطان الى محمد على باشا ولم تكن كما كانت من قبل تحية متبوع لتابع وانما صارت تحية ملك لملك .

ثم خرج محمد على باشا وخرج فى اثره نجلاه ابراهيم باشا وسعيد باشا يداً فى يد .



الخـــديو اسماعيل والملك فؤاد

ونظام وراثة العرش

بقى فرمان محمدعلى باشا دستور مصر فى مسألة تثبيت الاسرة العلوية على عرش مصر وفى مسألة نظام وراثة العرش حتى استصدرالخديواسماعيل من السلطان عبد العزيز فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ فرماناً بتعديل نظام توارث عرش مصر هذا نصه :

« حيث انى قد اطلعت على طلبك المرفوع لأعتـابى السنيـة الذى أوضحت فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقررة بالفرمان الشاهانى المؤرخ فى شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ الصادر الى جدك محمد على باشا حال تقليده ولاية مصر بطريق التوارث المشمول ذلك الفرمان بخطى الهمايونى وان انتقال الولاية بالارث من الاب الى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية هما أمران مناسبان لحسن ادارة ولاية مصر ونمو سعادة أهاليها

« وحيث انى أقدر من جهة أخرى مساعيك وبذل قصارى جهدك من يوم تقليدك ولاية مصر فى سبيل الوصول الى هذه الغاية حق قدرها ، وحيث ان مصر هى مقاطعة من مقاطعات ملكتى الاكثر أهمية، وحيث انك ما برحت تبرهن حتى الآن على امانتك واخلاصك نحو ذاتى الملوكية ، ولما كان من مرادى أن أظهر لك بنوع سنى ساطع عظم ثقتى التـامة بك قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقـل ولاية مصر من الآن فصاعداً مع ما هو تابع لهـا من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقـاميتى سواكن ومصوع الى اكبر أولادك الذكور بطريق التوارث وبالصورة نفسها الى اكبر أولاد ذريتـك . فاذا خلا منصب الولاية من وال ولم يترك الوالى المتوفى ولداً ذكراً ينتقل الارث حينئذ الى اكبر اخوته وان لم يكن له اخوة فالى اكبر اولاد كبير اخوته المتوفين الذكور. هذا قانون التوارث الواجب اتبـاعه من الآن فصاعداً فى مصر . وفضـلا عن ذلك فان الشروط المبينة فى الفرمان الآنف الذكر تبقى ولن تزل دائماً أبداً نافذة المفعول كما فى المـاضى ومن



السلطان عبد العزيز

المقتضى مراعاة كل شرط منها لأن فى مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها. وقد تثبتت أيضاً كافة المسموحات الممنوحة أخيراً من لدن حكومتى السلطانيـة للولاية المصرية متعلقة بمأذونيتها فى أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين الف رجل وفى أن تستمر نقودها مختلفة فى العيار عن نقود السلطنة السنية وفى أن تمنح رتب حكومتنا الشاهانية حتى الرتبـة الثانية وكذلك تثبتت القـاعدة الممنوع بموجبها وراثة أولاد بنات ولاة مصر الذكور فتبقى مرعية كما فى الماضى. أما الخراج الذى تدفعه ولاية مصر للخزينة الملوكية العامرة وقدره ثمانين الفاً من الاكياس فقد رفع الى ماية وخمسين الفاً من الاكياس فيبدأ بدفعها من شهر محرم الحرام سـنة ١٢٨٣ بواقع الليرة العثمانية ماية قرش أى سبعماية وخمسين الفاً من الليرات العثمانية سنوياً. وحيث صدرت ارادتى الشاهانية هذه بقصـد تنفيذ شروطهـا المشروحة أعلاه فتحرر هذا الفرمان الملوكى متوجاً بخطى الشريف الهمايونى وتسلم. وينبغى من جهتك أن تستعمل ما انطويت عليه من الصدق والاستقامة وما حزته من الدراية بأحوال مصر فى سبيل الاعتناء بادارة ولايتك فتجتهد بأن تكفل لساكنيها تمام الراحة والأمان مع معرفة قدر احساناتنا الملوكية التى نالتك منى بواسطة تمسكك بمراعاة الشروط المقررة أعلاه.»[١]

وبعد أن انسلخت مصر عن تركيا واستقلت أصدر المغفور له الملك فؤاد الأول فى ١٣ ابريل سـنة ١٩٢٢ أمراً كريماً بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية نصت المـادتان الاولى والثانية منه على أن الملك وراثى فى أسرة محمد على وأن ولاية الملك تنتقل من صـاحب العرش إلى أكبر أبنائه.[٢]

---

(١) «قاموس الادارة والقضاء» تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٩

(٢) مجموعة الاوامر والقوانين الخاصة بنظام الاسرة المالكة

تحقيـــق تاريخى

حول الذكرى المئوية

لتثبيت محمد على باشا الكبير وأسرته على عرش مصر

الذكرى المئوية توافق يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

نسوق تباعا فيما يلى الادلة التى نستند عليها للقول بأن الذكرى المئوية لتثبيت محمد على باشا الكبير وأسرته على عرش مصر تقع فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ :

١ — ان « الخط الشريف الهمايونى » الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ هو أول وثيقة رسمية صدرت من سلطان تركيا وأقرتها الدول العظمى ثبتت محمد على باشا على عرش مصر وحصرت وراثة العرش فى أسرته إذ جاء فيها :

« صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا على ذلك على ولاية مصر بطريق التوارث . . . »

٢ — ولا يقال أن احتفاظ السلطان بحق اختيار صاحب العرش من أسرة محمد على فى « الخط الشريف الهمايونى » أثر فى قاعدة تثبيت العرش فى أسرته ، لأن هناك فرقاً بين (قاعدة) تثبيت الاسرة العلوية على العرش و (طريقة) انتقال الولاية . وتجد هذا الفرق ملحوظاً بجلاء فى مذكرة ممثلى دول مؤتمر لندن المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٤١ اذ جاء فيها بصدد الكلام على مسألة التوارث ما يأتى حرفياً :

« ان جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما كانت قد أظهرته من الآراء حال بداية الأزمة المتعلقة بالمسائل الشرقية فتركت لمحمد علي وعائلته ادارة ولاية مصر ماداموا مستحقين هذا الاحسـان وقائمين بتنفيذ الشروط المقترحة عليهم بأمانة . وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالارث من عضو الى آخر من عائلة محمد علي . فتقرر أن يقلد الباب العالى منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالى السابق . وبناء على هـذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير . »

وما دمنا نريد احياء ذكرى تثبيت محمد علي وأسرته على عرش مصر فان مبدأ التثبيت تقرر في يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ في صـلب « الخط الشريف الهمايونى » فانحصر عرش مصر من هذا التاريخ في أسرة محمد علي. أما مسـألة اختيار السلطان من يتبوأ الملك من أفراد أسرة محمد علي أو النص على أحقية الارشد فالارشد أو النص على عدم أحقية البنات فى تولى العرش فكل هذه مسائل متعلقة بطريقة انتقال الولاية وغير متعلقة بقاعدة تثبيت الملك .

٣ — على أنه يجب أن يلاحظ أن قاعدة تثبيت محمد على وأسرته على العرش وانحصاره فى سـلالته سجلت لأول مرة فى « الخط الشريف الهمايونى » الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ولم يطرأ على هذه القاعدة أى تعديل أو تغيير فى مدى المائة سنة الماضية . أما طريقـة انتقال الملك فهى وحدها التى تناولتهـا التعديلات العديدة . اذ وضعت لاول مرة فى فرمان ١٣ فبراير وعدلت فى فرمان صادر فى أوائل ربيع الآخر سنه ١٢٥٧ (وقـد اختلف المؤرخون على تحديد تاريخه الميلادى) ثم عـدلت مرة ثانيـة فى فرمان ٢٧ مايو سـنة ١٨٦٦ ثم عدلت مرة ثالثة فى الأمر

الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ . فاذا كان الغرض من الاحتفال احياء ذكرى تثبيت محمد علي وأسرته علي عرش مصر فهذه الذكرى المجيدة تقع فى يوم ١٣ فبراير . وان أريد بالاحتفال احياء ذكرى انتقال الملك فيجب الاحتفال بها فى التواريخ الاربعة التى أشرنا اليها .

٤ — وقيل انه لا يجب احياء هذه الذكرى فى يوم ١٣ فبراير لان فيه صدر « الخط الشريف الهمايونى » وقد رفض محمد على قبوله وطلب تعديله فعدل فعلا بفرمان صادر فى ٢٣ مايو .

ورددنا علي هذا أن محمد علي باشا لم يرفض « الخط الشريف الهمايوني » بأسره بل قبل قاعدة تثبيت العرش فى أسرته وانحصاره فى سلالته وطلب فقط تعديل بعض الشروط الواردة فى الفرمان ومنها طريقة انتقال الملك التى صدر بتعديلها فرمان لاحق .

وفى هذا قال امين سامى باشا فى كتابه « تقويم النيل وعصر محمد على باشا » — الجزء الثانى صحيفة ٥١٢ — بعد ايراد فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بالكامل ما يأتى :

« فقبل محمد على باشا كل هذه الشروط ولو على غير رضاء ثم طلب من الدول أن تساعده فى تخفيف بعضها وتغيير البعض الآخر فقبلت ذلك وأرسلت إلى الباب العالى لائحة . »

وقال عمر الاسكندرى والميجر سفدج فى كتابهما « تاريخ مصر الى الفتح العثمانى » — صحيفة ١٩٦ — ما يأتى :

« فقبل محمد على باشا كل هذه الشروط وان لم يكن ذلك عن رضى ، ثم طلب من الدول أن تساعده فى تخفيف بعضها وتغيير بعضها الاخر . »

وقال لويس برييه فى كتابه « مصر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٩٠٠ » — صحيفة ١٤٧ — ما يأتى :

« فى يوم ١٠ مايوسنة ١٨٤١ قبل محمد على هذا الاتفاق . »

ويلاحظ أن يوم ١٠ مايو سابق على يوم ٢٣ مايو

ويستند أصحاب الرأى القائل بأن محمد علي باشا رفض فرمان ١٣ فبراير كله الى قولهم ان محمد علي باشا أجل الرد على فرمان ١٣ فبراير حتى تسلم الفرمان المعدل له . وهذا القول لا يتفق مع الحقيقة لان محمد على باشا أرسل الى الصدر الاعظم خطاباً تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ (أى قبل ورود الفرمان المعدل بثلاثة أشهر) ضمنه شكره على « الخط الشريف الهمايونى » وأبدى ملاحظات على بعض الشروط الواردة فيه . قد جاء فى رد محمد على باشا :

« مهما بذلت أنا وأولادى وأولادهم من الجهود إلى حين انقراضنا جميعاً للقيام بواجبات الاخلاص نحو ذات السلطان المعظم فاننا لا يمكننا أبداً أن نظهر كما يجب ولاءنا على ما شملنا من التعطفات السامية ... »

وتكلم جرجى زيدان فى كتابه « تاريخ مصر الحديث » — الجزء الثانى صحيفة ٢٤٧ — عن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وفرمان الولاية على النوبيا ولم يذكر الفرمان المعدل بكلمة ثم قال :

« وسار محمد على من ذلك الحين فى خطة الاصلاح قانعاً بما قسم له من البلدان فعمل على إرضاء جلالة السلطان فأنفذ إلى جلالته ابنه سعيد باشا لتقديم واجب العبودية . »

٥ — لم يكتف محمد على بخطاب شكر ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ بل كرر هذا الشكر فى الخطاب الثانى الذى أرسله الى الصدر الاعظم بتاريخ

٢٥ يونيه سنة ١٨٤١ بعد ما تلقى الفرمان المعدل إذ ذكر فيه صراحة « الخط الشريف الهمايونى » وكيف احتفل به وتلى على الشعب وقد جاء فى هـذا الخطاب مايأتى حرفياً . »

« فبعد أن قدمت ألفاً من التشكرات على ما شملنى من الاحسانات الملوكية السامية اشتغلت باستلام الخط الشريف الهمايونى بما لاق به من شعائر الاحترام والشرف وقد رافقه موكب عظيم من محل إقامة مهيب أفندى حتى سراى الولاية ففى حالة مالحته واصلا سعيت لاستقباله بملء المنة وفريد التبجيل فتلقيته بيدى ورفعته باحترام نحو شفتى وبعد أن علق الوزير المشار اليه الوسام الشريف المحسن على به على صدرى فض الخط الشريف وتلى على الجمهور أمام كل العلماء ورؤساء الأديان والقضاة وعبيد الباب العالى فأعرب الكل عن امتنانهم وبسطوا أكف الأدعية بخلود السلطنة العثمانية وإطالة أيام الحضرة الشاهانية . ولكى يشترك جميع رعايا السلطنة السنية بالسرور الذى سببته تلك البشرى السعيدة ولكى تعم الدعوات بدوام السلطنة السنية أمرت باطلاق المدافع مراراً عديدة فى الاسكندرية من الطوابى والقلاع ومن السفن مع رفع الرايات عليها وكذلك قد أطلقت المدافع فى مصر وباقى المدن دلالة على الابتهاج . »

بهذا وصف محمد على ابتهاجه بالخط الشريف الهمايونى فكيف يقال مع هذا ان محمد على رفضه بالكلية ولم يقبله ؟

٦ — وقيل أيضاً ان الفرمان الثانى جاء ناسخا لا معدلا للفرمان الأول. وهذا القول أيضاً لايتفق مع الوقائع التاريخية إذ ان الفرمان الثانى لم يرد فيه — صراحة أو دلالة — مايفيد نسخه الفرمان الأول . وكيف يكون قد نسخه مع ان محمد على احتفل بالفرمانين معا فى يوم ١٠ يونيه سنة ١٨٤١ وأمر بتلاوتهما على الشعب . وفى هذا يقول مسيو دى فريسينيه وزير خارجية فرنسا وعضو الاكاديمية الفرنسية فى كتابه « المسألة المصرية » — صحيفة ٩٠ — مايأتى :

« فى يوم ١٠ يونيه تلى فى الاسكندرية الفرمانان بين مظاهر التبجيل . »

وها النص الفرنسى حرفياً :

« Le 10 Juin, les firmans d'investiture furent lus solen-«nellement à Alexandrie.»

وقال أمين سامى باشا فى كتابه « تقويم النيل وعصر محمد على باشا » — صحيفة ٥١٤ — مايأتى :

« ولما أقرت الدول على هذا التحرير بمقتضى لائحة تاريخها ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٧ (١٠ مايو سنة ١٨٤١) أصدرت الحضرة الشاهانية فرمانا آخر فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧ (أول يونيه سنة ١٨٤١) مؤيدا لما فى الفرمان السابق . »

وقال عبد الرحمن الرافعى بك فى كتابه « عصر محمد على » — صحيفة ٣٤٤ — عن تكييف الفرمان الثانى مايأتى :

« ويؤيد هذا المعنى ماورد فى فرمان أول يونيه سنة ١٨٤١ المكرر والمفسر لأحكام فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . »

وقال مسيو شارل روفى كتاب « تاريخ الأمة المصرية » الموضوع تحت اشراف مسيو هانوتو — الجزء السادس صحيفة ٣٢٦ — مايأتى:

« Le Sultan se résout, le 19 Avril, à émettre un second firman modifiant le premier. »

وقال مسيو دى فريسينيه فى كتاب « المسألة المصرية » انه صدر فرمان آخر عدل طريقة انتقال الوراثة دون أن يرى أهمية لذكر تاريخه .

وقال رينيه قطاوى بك فى كتابه « عصر محمد على نقلا عن المحفوظات الرسمية الروسية فى مصر » — الجزء الثالث صحيفة ٥٧٧ — تعليقا على الفرمان المعدل مايأتى :

«Traduction du firman d'investiture adressé à Méhémet-
« Ali Pacha le 21 Zilhidjé 1256 (13 Février 1841) avec les
« modifications qu'il a subies dans la seconde rédaction,
«expédiée le 1er Juin, par Kémal Effendi. »

وقال مسيو اتناس بوليتس فى كتابه « الخلاف التركى المصرى من سنة ١٨٣٨ الى سنة ١٨٤١ نقلا عن الوثائق الدبلوماسية اليونانية » ما يأتى :

« Son Altesse, Méhémet-Ali a reçu cette ordonnance
« du Sultan, mais n'a pas manqué de faire remarquer à
« l'envoyé la nécessité d'y apporter certains changements.»

ومما يقطع فى أن الفرمان اللاحق جاء معدلا لا ناسخا لفرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ما قاله حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على ولى العهد فى حديثه الى مندوب جريدة « البلاغ » (عدد ١٩ يناير سنة ١٩٤١) حيث قال :

« واذا أخذنا بنظرية أن الفرمان اللاحق يمحو الفرمان السابق كان لزاماً علينا أن ننكر كل الفرمانات الصادرة فى عهد جدنا محمد على باشا الكبير والأخذ بالفرمان الصادر فى عهد المغفور له الخديو اسماعيل باشا . وفى الواقع ان الغاء الفرمان لفرمان آخر لا يكون الا صراحة . »

٧ — وقيل أيضا ان فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ حذف من المجموعة الرسمية للفرمانات الشاهانية فلم ينشر فيها . أما فرمان ٢٣ مايو سنة ١٨٤١ فقد نشر على اعتبار انه الفرمان الأخير الذى انتهت به أزمة المسألة المصرية.

وقد رجعنا الى «مجموعة الفرمانات الشاهانية العثمانية الصادرة إلى ولاة مصر وخديويها من سنة ١٥٩٧ حتى سنة ١٩٠٤» والتى جمعت بناء على أمر المغفور له الملك فؤاد وطبعت بمعرفة الخاصة الملكية وصدرت فى سنة



الخديو اسماعيل

١٩٣٤ وقام بترجمتها من اللغة التركية الى اللغة الفرنسية حضرة صاحب السعادة حايم ناحوم افندى الحاخام الأكبر . فوجدنا حقيقة ان « الخط الشريف الهمايونى » أسقط من المجموعة بينما ذكر فيها فرمان صادر أيضاً فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ لا سنة ١٢٥٥ كما ذكر خطأ فى المجموعة) بتقليد محمد على باشا ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار بدون توارث . وقد جاء فى صدر هذا الفرمان ما يأتى حرفياً :

« ان سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة . »

وقد علق واضع المجموعة — فى هامش الصحيفة ٢٣١ — على هذا الفرمان بقوله :

« نظرا لأهمية هذا الفرمان آثرنا ايراد ترجمته الرسمية بالكامل نقلا عن مجموعة الاتفاقات الدولية للامبراطورية العثمانية . »

فكيف يعتبر فى نظر واضع المجموعة فرمان الولاية على نوبيا وملحقاتها قائما مع انه سجل فى ديباجته تثبيت محمد على باشا على عرش مصر بطريق التوارث وأحال على فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذى يقول انه حذف من المجموعة ؟ وهنا لايخلو الحال من أحد أمرين : اما أن يكون فرمان ١٣ فبراير عديم القيمة فكان يجب اسقاطه واسقاط فرمان الولاية على نوبيا الذى أحال عليه من المجموعة وهذا مالم يحصل . واما أن يكون ذا قيمة فكان من الواجب ذكره . واذا كان واضع المجموعة يعتبر فى هامشه فرمان الولاية على نوبيا ذا أهمية فكان أحرى به أن يعتبر فرمان ١٣ فبراير

أكثر أهمية كما فعل ذلك واضع « مجموعة الاتفاقات الدولية للامبراطورية العثمانية » وواضع مجموعة « الاتفاقات الدبلوماسية والفرمانات الامبراطورية الخاصة بمصر » طبع سنة ١٨٨٦ وكما اتفق عليه جميع المؤرخين .

ولعل الباحث يدرك السبب الحقيقي لحذف فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ من المجموعة من حديث حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد على الى جريدة « البلاغ » اذ قال سموه الملكي :

« وأذكر فى هذا المقام أن حريقاً شب بعد ذلك فى القلعة فأحرق كثيراً من وثائق الدفترخانة ومستنداتها ولذلك يقال اليوم أن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ غير موجود ولا بد أن يكون قد تلف مع ما تلف من الأوراق فى ذلك الحريق . ولكن ترجمته الصحيحة موجودة فى كتاب أمين سامى باشا . » جريدة البلاغ عدد ١٩ يناير سنه ١٩٤١

٨ — ان كبار المؤرخين الذين وضعوا كتبا عن عصر محمد على أجمعوا على اعتبار يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذى ثبت فيه محمد على وأسرته علي عرش مصر وانحصرت فى سلالته وراثة العرش :

— قال الدكتور محمد صبرى بك فى كتابه « الامبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية » — صحيفة ٥٣٢ — عن « الخط الشريف الهمايونى » الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ما يأتى :

« Ce hatti-shériff ou firman d'investiture qui devait établir la charte de l'Egypte moderne. »

— وقال مسيو دى فريسينيه وزير خارجية فرنسا وعضو الاكاديمية الفرنسية فى كتابه « المسألة المصرية » — صحيفة ٨٤ — بعد أن بين مبادىء الاستقلال التى كان يرمى محمد على إلى استقرارها ما يأتى :

« Le Sultan rendit, en date du 13 février 1841, en faveur de Méhémet-Ali, un firman qui consacre et développe les principes qu'on vient de lire.»

— وقال رينيه قطاوى بك فى كتابه « عصر محمد على نقلا عن المحفوظات الرسمية الروسية فى مصر » — الجزء الثالث صحيفة ٥٤٠ — قبل ايراد ترجمة فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ مايأتى :

" Traduction du Hatti-Schériff de sa Hautesse qui confère à Méhémet-Ali l'hérédité du Gouvernement d'Egypte, en le soumettant à certaines conditions."

— وجاء حديث حضرة صاحب السمو الملكى الامير محمد على لجريدة « البلاغ » قاطعاً لكل شك فى قيمة الفرمان الاول وقيمة الفرمان الثانى إذ قال سموه الملكى :

« أرجح أن يكون التاريخ الجديد بالاحتفال هو ١٣ فبراير لأن كل ما جاء بعد الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان متمما ومنظما لقواعده وخاصة فى مسألة توارث عرش مصر التى يراد الاحتفال بذكراها .» جريدة « البلاغ » عدد ١٩ يناير سنة ١٩٤١

— يؤيد هذا أن حضرة صاحب السعادة محمد طاهر باشا جعل موضوع رسالته لنيل شهادة الدكتوراه « فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ »

— وقال لويس برييه فى كتابه « مصر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٩٠٠ » صحيفة ١٤٦ :

" Le Sultan s'exécuta et publia les hatti-schérifs du 13 février et du 19 avril 1841 qui sont encore aujourd'hui, à quelques modifications près, la charte diplomatique de l'Egypte."

٩ — انعقد اجماع المؤرخين — مصريين وأجانب — على انه في يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ صدر الفرمان المسمى « الخط الشريف الهمايوني ». أما الفرمان اللاحق المعدل له فقد اختلف المؤرخون جميعهم في تحديد يوم صدوره :

— فقال بعضهم انه صدر في يوم ١٩ ابريل (شارل رووهانوتو صحيفة ٢٢٦ من الجزء السادس . امين سامي باشا هامش صحيفة ٥١٤ الجزء الثاني . بريبه صحيفة ١٤٦ .)

— وقال بعضهم انه صدر في يوم ١٤ مايو (احمد راسم المؤرخ التركي في كتابه « التاريخ العثماني المصور » .)

— وقال بعضهم انه صدر في يوم ٢٣ مايو (بمجموعة الوثائق التي قام بترجمتها سعادة الحاخام الاكبر صحيفة ٢٢٣ .)

— وقال بعضهم انه صدر في يوم ٢٥ مايو (دريو ص ١٠١ من الجزء الخامس من كتاب « مصر واوروبا » .)

— وقال بعضهم انه صدر في يوم أول يونيه (رينيه قطاوى بك صحيفة ٥٧٧ الجزء الثالث . محمد صبرى بك صحيفة ٥٣٥ . عبد الرحمن الرافعي بك صحيفة ٣٤٩ . امين سامي باشا صحيفة ٥١٤ الجزء الثاني . الجنرال فيجان « التاريخ الحربي لمحمد علي وأولاده » الجزء الثاني صحيفة ١٥٩ . الفيس اميرال دوران فييل الجزء الثاني صحيفة ٢٤٣ من كتاب « مواقع محمد علي وأولاده البحرية » . بول مورييه صحيفة ١٤٧ من كتاب « تاريخ محمد علي والي مصر » .)

— وقال بعضهم انه صدر في يوم اول يوليه (اللواء محمد مختار باشا في كتاب « التوفيقات الالهامية » صحيفة ٦٢٩ .)

— وبعضهم لم يذكر تاريخ الفرمان الثانى كلية (مسيو دى فريسينيه. على مبارك باشا . محمد رفعت بك . جورجى زيدان .)

ولعل اختلاف التواريخ هذا الاختلاف الغريب يرجع الى ان الفرمان الثانى يحمل تاريخاً غير محدد اذ مذكور فيه « تحريراً فى أوائل شهر ربيع الآخر سنة سبع وخمسين ومائتين والف » . وقد ذهب الكتاب كل مذهب فى تحديد الايام التى تحتملها كلمة « أوائل » مما أدى الى تضارب أقوالهم.

وازاء هذا الاتفاق الكلى على يوم ١٣ فبراير وهذا الاختلاف الكلى على يوم صدور الفرمان اللاحق واغفال بعض المؤرخين ذكر تاريخ صدور الفرمان اللاحق يتعين تحديد يوم ١٣ فبراير للاحتفال بالذكرى المئوية .

١٠ — على انه ثبت قطعاً ان يوم ٢٣ مايو لا يمكن أن يوافق يوم صدور الفرمان الثانى . اذ مذكور فى ختام هذا الفرمان الاخير « تحريراً فى أوائل شهر ربيع الآخر سنة سبع وخمسين ومائتين والف » . وكلمة «أوائل» تشمل العشرة ايام الاولى من كل شهر . أما العشرة ايام التى تليها فكانوا يطلقون عليها كلمة « أواسط » . والعشرة أيام الاخيرة كانت تسمى « أواخر » .

ويظهر ان الذين قالوا بأن يوم ٢٣ مايو هو اليوم الذى صدر فيه الفرمان الثانى اعتبروا أن الفرمان صدر فى « أول » ربيع الآخر لا فى « أوائله » . وهذا الاعتبار لا يستقيم مع العرف الذى كان جارياً فى ذلك الوقت (ولا زال جارياً حتى الآن) من تسمية اول يوم من أيام الشهور

الهجرية «غرة» . فلو كان الفرمان صدر فى اليوم الاول من شهر ربيع الآخر لكان ذكر فى ختام الفرمان «تحريراً فى غرة ربيع الآخر» لا «فى أوائل ربيع الآخر» .

وبمقارنة الايام الهجرية بالايام الميلادية فى مدى العشرة أيام الأولى من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ نجد أن :

غرة ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ توافق ٢٣ مايو سنة ١٨٤١

٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٤ مايو سنة ١٨٤١

٣ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٥ مايو سنة ١٨٤١

٤ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٦ مايو سنة ١٨٤١

٥ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٧ مايو سنة ١٨٤١

٦ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٨ مايو سنة ١٨٤١

٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٩ مايو سنة ١٨٤١

٨ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٣٠ مايو سنة ١٨٤١

٩ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٣١ مايو سنة ١٨٤١

١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق أول يونيه سنة ١٨٤١ (١)

١١ — والذى يقطع دابر كل شك فى قيمة «الخط الشريف الهمايونى» الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ التساؤل فيمن كان يخلف محمد على قانوناً اذا فرض وخلا عرش مصر فى الفترة بين صدور الفرمان الاول وورود الفرمان الثانى . لا جدال فى أن السلطان كان ملزماً بمقتضى فرمان ١٣

---

(١) راجع «كتاب التوفيقات الالهامية» تأليف اللواء محمد مختار باشا ص ٦٢٩

فبراير باختيار صاحب العرش من بين أفراد أسرة محمد علي . لأن أسرة محمد علي تثبتت على عرش مصر وانحصرت فيها الولاية من تاريخ صدور فرمان ١٣ فبراير . أما قبل صدور هذا الفرمان فقد كان للسلطان حق اختيار من يشاء ليوليه الاريكة المصرية .

١٢ — على ان العبرة فى الاحتفال باحياء ذكرى المناسبات التاريخية الهامة انما باليوم الاول الذى تقررت فيه هذه المناسبة بغير نظر الى مادخل على أصل هذه الذكرى من تغييرات أو تعديلات لاحقة . نذكر سابقة فى تاريخ مصر تؤيد وجهة نظرنا هذه . ذلك ان المغفور له الملك فؤاد الأول تولى عرش السلطنة المصرية فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ وظلت مصر تحتفل بعيد الجلوس فى هذا اليوم من كل سنة من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٣٥ حتى بعد أن تغير نظام الملك فى مصر وتحول من سلطنة الى مملكة فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وتوج الملك فؤاد ملكا على مصر . فلو أخذنا بالرأى القائل بوجوب الاحتفال بآخر تعديل لوجب الاحتفال بعيد جلوس الملك فؤاد الاول فى يوم ١٥ مارس من كل سنة لا فى يوم ٩ اكتوبر وهذا ما لم يحصل .

١٣ — نضيف الى هذه السابقة سابقة فى تاريخ فرنسا . ذلك ان نابليون الأول أصدر القانون المدنى الفرنسى فى سنة ١٨٠٤ . ومن سنة صدوره حتى يومنا هذا أصدرت الحكومة الفرنسية تشريعات معدلة لنصوص القانون المدنى الأصلية . ولكن لما أريد الاحتفال بمرور مائة سنة على وضع القانون المدنى الفرنسى اختيرت سنة ١٩٠٤ ذكرى للاحتفال

بهذا العيد دون الالتفات الى التعديلات العديدة التى أدخلت على النصوص الأصلية .

١٤ — على ان يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ليست أهميته مقصورة على صدور الخط الشريف الهمايونى فى ذلك اليوم فحسب بل انه مهم أيضاً لانه صدر فى هذا اليوم نفسه فرمان سلطانى آخر أكد تثبيت محمد على وأسرته على عرش مصر مع تقليده « فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر » . كما صدر فى اليوم نفسه أيضاً كتاب وزيرى الى محمد على متضمناً الانعام عليه « بوسام وزيرى وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة » . فهذه ذكريات ثلاثة وقعت فى يوم ١٣ فبراير .

١٥ — وأجمل من كل هذا أن يقع يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ — بفرق يومين اثنين — مع يوم الذكرى الحادية والعشرين لميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بن فؤاد بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، مما يجعل الاحتفال بهذا اليوم مقروناً بذكرى تثبيت الاسرة العلوية المجيدة على عرش مصر .

الخلاصة — ان « الخط الشريف الهمايونى » الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ هو أول وثيقة رسمية لتثبيت محمد على باشا الكبير وحصر وراثة العرش فى أسرته ، فيجب أن يقع الاختيار على هذا اليوم لاحياء هذه الذكرى المجيدة .

أثر « الخط الشريف الهمايونى »

فى مركز مصر الدولى

وضع « الخط الشريف الهمايونى » مصر فى مركز خاص من حيث القانون الدولى العـام : فلا بقيت مصر دولة ناقصة السـيادة ومهضومة الاستقلال ولا ارتقت الى مرتبة الدول كاملة السيادة وتامة الاستقلال . بل تبوأت مركزاً خاصاً توسط هاتين المرتبتين .

ومن يتصفح تاريخ مصر يرى أنهـا بقيت حتى سنة ١٨٤١ خاضعة لحكومات غير مستقرة وغير متجانسة حاولت كل واحدة منها أن تستقل بأمور البلاد وتقطع روابط التبعية التى كان الولاة يخشون أن تتوثق مع تركيا بمرور الايام. ولكن صدور « الخط الشريف الهمايونى » فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ حدد مركز مصر الدولى ووضع لها دستوراً منحه الباب العـالى بطريق المنحة لا نظاماً فرضه على ولايته فرضاً . وجعلت الدول العظمى (بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسـيا ثم فرنسا وايطاليا بعد ذلك) رقيبات وضامنات لنفاذ هذا الدستور ومسؤولات عن تنفيذه . وعلى هذا يكون هذا الدستور من حيث تكييفه القانونى على وجهين : اتفاق من جانب واحد فيما بين السلطان ووالى مصر ، واتفاق من جانبين فيما بين السلطان والدول لا يمكن لأحد الطرفين فيه أن يدخل على نصوصه تعديلا لا يقره عليه الطرف الآخر .

غير انه اذا كان « الخط الشريف الهمايونى » يعتبر خطوة موفقة فى

سبيل استقلال مصر فلا يمكن أن يقال انه حقق جميع الأماني القومية واستكملت به مصر جميع عناصر سيادتها . ولقد بقيت البلاد جزءاً من السلطنة العثمانية وبقي واليها من أتباع السلطان. وترتب على ذلك أنها كانت تتمتع بامتيازات وترزح تحت ارتفاقات حتمها عليها هذا المركز. فلا زال نظام الامتيازات الاجنبية فيها قائماً ولازالت شؤونها معرضة للتدخل من جانب الدول التي احتفظت لنفسها بحق التدخل في شؤون تركيا نظراً لمركزها غير العادي كدولة اسلامية بين دول أوروبا المسيحية . ولكن على العكس فقد تمتعت مصر بضمانة الدول التي كفلت لتركيا سلامة جميع أراضيها فأمنت مصر بذلك شر الوقوع تحت سيطرة دولة أخرى .

أما أحكام الفرمان التي نصت على أن قوات مصر البرية والبحرية هي في خدمة الباب العالي فقد وضعت موضع التنفيذ في مناسبتين شهيرتين : الاولى في حرب القرم سنة ١٨٥٤ والثانية ابان الحرب بين روسيا وتركيا سنة ١٨٧٧ .

أما مسألة الوراثة فتحمل بين طياتها معنى الاستقلال الذاتي ، اذ أن مصر أصبحت بهذا النص دولة مستقلة استقلالا كاملا في الداخل وغير مرتبطة من حيث ادارة شؤونها الداخلية بأي قيد من القيود التي كانت تربطها بسلطنة آل عثمان . الا انه ارضاء للسلطان وجرياً على مقتضى التقاليد المرعية أوجب الفرمان على كل وال جديد أن يسافر الى الاستانة قبل تولي الملك ويمثل بين يدي السلطان ويتسلم منه براءة توليته على عرش مصر .

أما من حيث النظام الاداري والاقتصادي فان استقلال مصر ظهر

من الشوائب التى كانت تشوبه ، فأصبح للوالى مطلق الحرية فى أن يعقد مع الدول الاتفاقات التجارية والادارية والمالية وأن ينشىء الأنظمة القضائية وأن يعدل الامتيازات بموافقة الدول وكان له أخيراً حرية واسعة — كانت لها عواقب وخيمة فيما بعد — فى عقد القروض .

تبين من كل هذا أن مصر أصبحت شخصاً معنوياً له حقوقه كما عليه واجباته أشركتها فى الحياة الدولية . ولعل موقف مصر يبدو غريباً وظاهر التناقض فى حالة اخلالها بتعهداتها والتزاماتها فى حق الدول لأن هذه الدول لا يمكنها حينئذ أن تتخذ أى جزاء نحو مصر — مثل احتلال أراضيها — لانها جزء من الاراضى العثمانية التى لايجوز غزوها أواحتلالها دون الاخلال بالمعاهدات الدولية وبحق الضمان .

ولعل أحسن وصف وصفه كاتب لموقف مصر الشاذ ماقاله فيه مسيو دى فريسينيه وزير خارجية فرنسا :

« ان مصر بلغت سن الرشد اذا ما التزمت بالتزامات بينما لا تزال قاصرة تحت الوصاية اذا ما طولبت بالوفاء بها » .

« L'Egypte est majeure pour prendre des engagements et mineure pour les acquitter » - Freycinet .

وقد جاء الخط الشريف الهمايونى واضعاً حداً للمشكلة التى توافق المؤرخون على تسميتها « بازمة المسألة المصرية » والتى امتدت من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٤١ دون أن يوجد لها حل . فقد جاءت القوات الاجنبية الى الاراضى المصرية ثلاث مرات فى تلك الثلاث والاربعين سنة لتؤيد مطالب الدول : المرة الاولى مع الحملة الفرنسية فى سنة ١٧٩٨ والمرة الثانية لما حاول

الانجليز احتلال مصر فى سنة ١٨٠٧ والمرة الثالثة لما توترت العلاقات بين والى مصر والباب العالى بعد سنة ١٨٣٢ .

ومن جهة أخرى فقد أصبحت مصر بفضل حكمة محمد على وصولة جيش ابراهيم دولة لها كلمة تسمع وحساباً يحسب . ولولا وقوف الدول فى وجه مصر وتحالفها ضدها لكانت حطمت السلطنة العثمانية وفككتها تفكيكا . ولكن برجوعها الى حدودها الاصلية زال خطرها على التوازن الاوروبى وبقيت مع ذلك موضع تفكير الدول ومحط مطامعها نظراً الى موقعها الجغرافى والى المصالح الكبيرة التى تكتنفها من كل جانب .

وعلى هذا يمكن اجمال أثر «الخط الشريف الهمايونى» فى انه رفع مصر بالنسبة الى سياستها الداخلية الى مرتبة الدول المستقلة استقلالا داخلياً تاماً بكل مظاهره وبجميع أركانه، وبالنسبة الى سياستها الخارجية فقد أسبغ عليها بعض مظاهر الاستقلال الخارجية مثل حقها فى قبول ممثلى الدول الاجنبية. ولولا هذا الفرمان الذى ظفرت به مصر لما رضيت أوروبا ولا تركيا بهذا الاستقلال ولبقيت ولاية عثمانية كسائر ولايات آل عثمان يتعاقب عليها الولاة الترك الذين يختارهم السلطان . وقد أصاب محمد على هدفاً آخر اذ تمت على يديه وحدة مصر القومية بضم السودان الى أراضيها وتبوأت مصر مركزاً دوليا بين الأمم .

أثر «الخط الشريف الهمايونى»

فى نهضة مصر الحديثة

لما ضمن محمد على عرش مصر من بعده لنسله وأعقابه وثبّت حقوق الوراثة فى أسرته وظفر بالوثيقة التى حققت استقلال مصر الذاتى فى شؤونها الداخلية وفى بعض مظاهر شؤونها الخارجية ، وجه همه الى توطيد دعائم الاستقلال فى البلاد واحياء العلوم والآداب فيها وتحقيق المشروعات العمرانية والاجتماعية والمالية الكبرى وتقوية الجيش وتجهيز أسطول جديد وانشاء الأنظمة الادارية والقضائية وغيرهامن الأمانى التى عاد تحقيقها على مصر وعلى نهضتها الحديثة بالخير العميم.

فلم يمض على صدور « الخط الشريف الهمايونى » ثلاث سنوات حتى أوفد محمد على فى سنة ١٨٤٤ الى فرنسا « البعثة الخامسة » من بعثات التعليم وهى أكبر البعثات وأعظمها شأنا . وقد انتخب سليمان باشا الفرنساوى أعضاءها من نوابغ تلامذة المدارس العالية واشترك فيهابعض أبناء محمد على وبعض أحفاده كما انتظم فى سلكها بعض المعلمين وبعض الموظفين .

فقد كان من أعضائها الأمير عبد الحليم والأمير حسين من أولاد محمد على والأمير احمد والأمير اسماعيل من أولاد ابراهيم باشا ، ومحمد شريف باشا وعلى مبارك باشا وعلى ابراهيم باشا وحسن أفلاطون باشا وعلى شريف باشا وعثمان صبرى باشا وحماد عبد المعطى باشا ومحمد

عارف باشا وغيرهم ممن تبوأوا فيما بعد أعلى المناصب الادارية والقضائية والعامية وأدوا لمصر خدمات جليلة.

وفى سنة ١٨٤٥ أرسلت بعثة سادسة الى النمسا . وفى غضون سنة ١٨٤٧ أرسلت بعثة سابعة الى فرنسا وبعثتان الى انجلترا .

ولم يقصر محمد على همه على احياء العلوم وبعث النهضة العلمية من جديد بل لم يأل جهدا لانماء ثروة البلاد الأهلية . فهذه القناطر الخيرية التى وضع محمد على حجرها الأساسى فى سنة ١٨٤٧ اسبغت ولا تزال تسبغ على مديريات الوجه البحرى نعم مياهها واتسع بفضلها نطاق الزراعة وازدادت الثروة الزراعية .

أما من ناحية النظام القضائى والادارى فقد أنشأ محمد على فى سنة ١٨٤٣ هيئة قضائية أسماها « جمعية الحقانية » جعل من اختصاصها محاكمة كبار الموظفين على مايتهمون به فى أثناء تأدية وظيفتهم . وكانت تحكم أيضاً فى الجرائم التى تحيلها عليها الدواوين كما كانت أخيرا تقوم مقام محاكم الجنايات ومحاكم الجنح . وكانت تتألف من رئيس وستة أعضاء منهم اثنان من أمراء الجهادية واثنان من البحرية واثنان من ضباط البوليس . وانشئت أيضاً الى جانبها محكمة تجارية اطلق عليها اسم « مجلس التجار » للفصل فى المنازعات التجارية .

أما الحالة الاجتماعية فيدل الاحصاء الذى عمل فى سنة ١٨٤٥ على زيادة عدد السكان الى ٤٫٤٧٦٫٤٤٠ نسمة .

هذا هو الأثر المباشر لصدور « الخط الشريف الهمايونى » فى النهضة

المصرية من ناحيــة المشروعات التى حققت والأنظمة التى انشئت ولم تكن قائمة قبل هذا التاريخ .

غير انه يجب أن يضاف الى أوجه الانشاء هذه أوجه الاصلاح التى ادخلت على المشروعات القائمــة فعلا والتى استمرت فى أداء مهمتها على خير وجه والتى تألف منها ومن المنشئات الجديدة شبكة انتشرت فى وادى النيل وغمرته بفوائدها الجمة .

تخليد ذكرى العيد المئوى

ما أجمل مناسبة حلول يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ ومرور مائة سنة على تثبيت محمد على وأسرته على عرش مصر لاقامة تمثال لرأس الأسرة العلوية المجيدة ومؤسس نهضة مصر الحديثة . انها فرصة تاريخية نادرة يجب أن تنتهزها الحكومة لتقرر — من ضمن ما تقرر — اقامة تمثال لمحمد على باشا فى أحد ميادين « القاهرة » لتحظى عاصمة البلاد بما سبقها اليه ثغر الاسكندرية وسبقتها اليه مدينة قوله . أما التمثال الأول فقد أمر بصنعه المغفور له الخديو اسماعيل وأقيم فى مدينة الاسكندرية . وأما التمثال الثانى فقد أمرت بصنعه حكومة اليونان وأقيم فى قوله مسقط رأس محمد على . فهل للتمثال الثالث أن يتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بوضع حجره الاساسى بيده الكريمة فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ حتى اذا ما حل يوم الذكرى المئوية لوفاة محمد على فى ٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ أزاح جلالة الملك — بمشيئة الله — الستار عن تمثال جده الأكبر.

وتشاء المصادفات أن تكون سنة ١٩٤٩ هى السنة المحددة لسقوط آخر حصن من حصون الامتيازات الاجنبية فى مصر بانتهاء أجل المحاكم المختلطة فتكون اقامة التمثال مقرونة بثلاث مناسبات تاريخية عظيمة .

أما موقع التمثال فيحسن أن يقع اختياره فى ميدان باب الحديد وعلى مدخل نفق شبرا الجديد . فيطلق على الميدان اسم محمد على ويطلق على شارع كلوت بك — وهو امتداد شارع محمد على — اسم

محمد على فيكون شارع محمد على الجديد بدايته « ميدان محمد على » ونهايته « مسجد محمد على » .

وبهذا يكون « ميدان محمد على » قد ضم بين جوانبه رمزين لنهضة البلاد : رمزاً يمثل نهضة مصر ورمزاً يمثل مؤسس هذه النهضة .

إلى جانب هـذا التخليد المادى يحسن أن تخلد ذكراه عن طريق تنظيم سلسلة محاضرات تلقى فى قاعة محاضرات جامعة فؤاد الأول على « تاريخ محمد على وعصره » . فيعهد الى نخبة من الاخصائيين البحث فى النواحى المختلفة لحياة هذا العاهل الكبير . فيحاضر أحـد رجال التاريخ على « أصل أسرة محمد على وفروعها » ، ويتكلم أحد رجال السياسة على « محمد على السياسى » ، ويتحدث آخر عن « تاريخ الخط الشريف الهمايونى وأثره » ، ويتناول أحد رجال الادارة الكلام على « الادارة فى عهد محمد على » ويشرح قانونى « النظام القضائى فى عهد محمد على » ، ويتكلم أحد رجال الصناعة على « الصناعة فى عهد محمد على » ، ويتولى أحد رجال التجارة الكلام علي «التجارة فى عهد محمد على» ، ويتكلم أحد رجال الزراعة على « الزراعة فى عهد محمد على ومشروعات الرى وادخال زراعة القطن فى مصر » ، ويحاضر أحد رجال المال على « المالية فى عهد محمد على » ، ويشرح ضابط من ضباط الجيش « حروب محمد على » ، ويتحدث أحد رجال البحرية عن «الاسطول البحرى فى عهد محمد على » ، ويتولى استاذ من اساتذة الجامعة الكلام علي « البعثات العلمية فى عهد محمد على » ، ويحاضر أحد رجال الهندسة عن « محمد على وفن العمارة » ، ويختص طبيب بموضوع « الطب فى عهد محمد على » ، ويبحث أحـد رجال العلم

« العلوم فى عهد محمد على » ، وتختم المحاضرات بمحاضرتين على « الامبراطورية المصرية فى عصر محمد على » وعلى « أثر حكم محمد على فى النهضة المصرية الحديثة » .

ثم تجمع هذه المحاضرات فى سفر يطلق عليه اسم « الكتاب المئوى لتاريخ محمد على وعصره » فيكون خير مرجع يرجع اليه الباحثون وخير وسيلة تخلد بها ذكرى محمد على .

الوثائق الرسمية

الخاصة بتثبيت الاسرة العلوية على عرش مصر

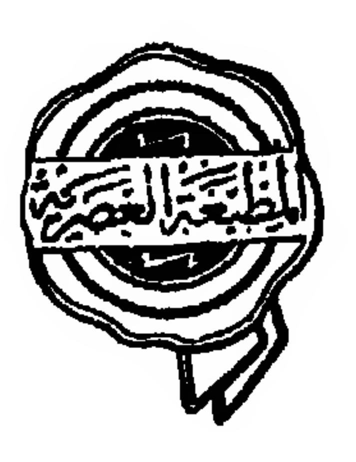
وتقرير نظام الوراثة فيها

من منتصف سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٩٤١

معاهدة لندن

اتفاق الاسكندرية

فهرست


المطبعة العصرية